سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سورية–العراق)

أ.م.د.احمد جاسم ابراهيم الشمري
مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

البريد الإلكتروني Email : Alshamaryahmed545@gmail.com

الكلمات المفتاحية: سياسة، دول الجوار الإقليمية، انعكاسات، المائية.

كيفية اقتباس البحث

الشمري ، احمد جاسم ابراهيم، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سورية–العراق)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٠، المجلد:١٠ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Turkey's water policy and its impact on neighboring countries Arab Regional (Syria-Iraq)

Dr.Ahmad Jassim Ibrahim Al-Shammari
Babylon Centre for cultural and historical Studies

Keywords: Policy, neighboring countries, Regional, Reflections, Water.

How To Cite This Article
Al-Shammari, Ahmad Jassim Ibrahim, Turkey's water policy and its impact on neighboring countries Arab Regional (Syria-Iraq), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2020,Volume:10,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Water is an issue, of the most complex issues and problems faced by the relations Turkish-Arab, and the precise relationship with Iraq and Syria, which are also common issues between these countries, however, as well as cooperation in this case was weak, and the position of weakness which comes from the non-recognition of any party other rights, Turkey I thought from the beginning that the current in the Tigris and Euphrates water is a Turkish waters because they stem from Turkish soil, and therefore it is not legally bound to give a fixed quota for countries riparian with them at the time interested in estimating need two of the waters of the Tigris and the Euphrates, and it's It is committed to international laws which provide that no harm others, so it is ready to deal with Iraq and Syria to provide them with water provided it does not contradict the interests of the country and in the establishment of economic and development projects, and for this we find it handled this issue in a roundabout way, in contrast, the two tried to political particular

stand Turkish and demanded their rights and legal waters of the Tigris and Euphrates, but they did not reach a common solution to agree upon the face of Turkey's water policy but was disagreement between the two is the most prominent in this case, making Turkey to exploit this difference to their advantage, and building on what we've had, we find that the biggest affected by politics water for Turkey is Iraq as the latest recipient State of the rivers, at a time when Turkey has sought to employ economic and political interventions of Turkey towards the countries of the region so as to provide them an important function in the pioneering policies in the regional order in the Middle East, through the insistence of Turkey to move forward on a broad project scale in Southeast Anatolia, in order to provide the border areas of energy and sources of irrigation to make it a gathering of grains, fruits and vegetables to countries of the Middle East point, continuing its commitment not to consider the Tigris and Euphrates rivers international, but Nhrien crossing the border and the purpose of allowing itself Bastosmaarhama according to their interest and to build dams, according to the perceptions and to allow them to Pthoelhma ((political card)) in the future to control the life of Syria and Iraq of water, which benefit from the differences the two countries, but also works to sustain its plans to build the water away from the unified Arab vision.

الملخص:

تعدّ قضية المياه، من اعقد القضايا والمشاكل التي واجهت العلاقات التركية– العربية، وعلى وجه الدقة العلاقة مع العراق وسوريا، وهي كذلك من القضايا المشتركة بين هذه الدول، إلاَّ أن جانب التعاون في هذه القضية كان ضعيفاً، وموقف الضعف فيها ياتي من عدم اعتراف أي طرف من الاطراف بحقوق الاخر، اعتقدت تركيا منذ البداية بان المياه الجارية في حوضي دجلة والفرات هي مياه تركية لانها تنبع من الارض التركية، وعليه فانها غير ملزمة قانوناً باعطاء حصة ثابتة للدول المتشاطئة معها في الوقت الذي تهتم فيه بتقدير حاجة البلدين لمياه دجلة والفرات، وانها غير ملتزمة بالقوانين الدولية التي تنص على عدم الاضرار بالاخرين، ولذلك فانها مستعدة للاتفاق مع العراق وسوريا لتزويدهم بالمياه شريطة أن لا يتعارض ذلك ومصلحة البلاد وفي اقامة المشاريع التنموية والاقتصادية، ولهذا نجد انها تعاملت في هذه القضية بطريقة ملتوية ، بالمقابل فان الاخيرين حاولا الوقوف بوجه السياسية التركية وطالبا بحقوقهما القانونية لمياه دجلة والفرات، غير انهما لم يتوصلا إلى حل مشترك يتفقا عليه لمواجهة سياسة تركيا المائية بل كان الخلاف بينهما هو الابرز في هذه القضية مما جعل من تركيا أن تستغل هذا الخلاف

لصالحها، وتأسيساً على ما تناولناه نجد أن المتضرر الاكبر من السياسة المائية لتركيا هو العراق باعتباره الدولة الاخيرة المستفيدة من مياه النهرين، في الوقت الذي سعت تركيا لتوظيف المداخلات الاقتصادية والسياسية التركية تجاه دول المنطقة بما يوفر لها وظيفة مهمة في سياسات رائدة في النظام الاقليمي في الشرق الأوسط، من خلال اصرار تركيا على المضي قدماً في مشروع واسع النطاق في جنوب شرق الاناضول، بهدف تزويد المناطق الحدودية بالطاقة ومصادر الري لجعلها نقطة تجمع للحبوب والفواكه والخضر لدول الشرق الاوسط، واستمرار تمسكها بعدم اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، وانما نهريين عابرين للحدود وبقصد السماح لنفسها باستثمارهما وفقاً لمصلحتها ولبناء السدود وفقا لتصوراتها وبما يسمح لها بتحويلهما ((كورقة سياسية)) مستقبلا للتحكم في حياة سوريا والعراق المائية، وهي تستفيد من خلافات البلدين، بل تعمل على إدامتها بغية بناء مخططاتها المائية بعيدا عن الرؤية العربية الموحدة.

سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار

الاقليمي العربي (سورية–العراق)

المقدمة:

تعد المياه من اهم العناصر الاساسية لديمومة الحياة وهي نعمة انعم الله بها على الانسان ولكن هذه المياه اصبحت مشكلة من المشاكل المهمة في الوقت الحاضر. كما ادت التطورات التكنولوجية والاجتماعية والزيادات المطردة في اعداد السكان، الى التوسع الكبير في استخدامات المياه، في حين ان كمية المياه العذبة المتاحة للاستخدام العالمي تبقى ثابتة، وعلى ذلك فأن مشكلة المياه تحتل مكانا بارزا في صدارة المشاكل الحديثة في السياسة الدولية، فقد ظهرت خلافات ومشاكل بين دول عدة بسبب عدم كفاية الموارد المائية المشتركة لتلبية كل احتياجاتها[١].

ان حقوق الدول في مياه الانهار قد شغلت بال الجماعة الدولية منذ فجر التاريخ من اجل استفادة الانسان بمياهها، واختلفت اراء المختصين في القانون الدولي، وقد تولت اتفاقيات في طريق الانتفاع بمياه الانهار الدولية، واقامة المنشأت والمشاريع المختلفة عليها، حيث كان اهتمام الدول بالانهار الدولية، يقتصر على الملاحة فيها وغالبا ماتلجأ الدول التي يجري النهر الدولي في اقاليمها الى الاتفاق على كيفية الانتفاع من مياهه لاغراض الزراعة والصناعة، او على بيان حقوق وواجبات كل منهما، وقد تولت هذه الاتفاقيات تنظيم استغلال الانهار الدولية

بحيث لاتدع مجالا للشك او الخلاف حول القواعد القانونية الدولية الواجب اعمالها، ولقد حرص معهد القانون الدولي في القرار الذي اصدره في دورة انعقاده في سالبربورغ عام ١٩٦١، والذي يتضمن بعض المبادئ الاساسية في تنظيم الحقوق والواجبات التي يجب ان تحترمها الدول التي يمر في اراضيها نهر دولي، ومن اهم هذه المبادئ:

١- الانتفاع من مياه النهر.

٢- العدالة في توزيع المياه.

٣- التشاور عند اقامة مشروع على النهر.

٤- التعويض عن الاضرار.

٥- تسوية المنازعات[٢].

تعتمد دول الشرق الاوسط على موارد المياه السطحية (الانهار) لتأمين متطلباتها المائية لاسيما في الجانب الزراعي لكون المنطقة المذكورة تقع ضمن الاقليم الجاف وشبه الجاف على مستوى العالم، وتتصف بشحة مياه الامطار ونضوب بعض المصادر الارضية الاخرى. وقد تزايدت اهمية المياه في منطقة الشرق الاوسط اثر ازدياد السكان وتصاعد وتاثر التنمية لدى دول المنطقة، وسعي كل بلد لتوفير الامن الغذائي لشعبه ومن هنا دخل الماء بوتقة الندرة الاقتصادية. إذ تعد مسألة المياه من أكثر المسائل أثارة للخلافات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط فهي ليست مسألة أقتصادية اوأجتماعية وحسب ،ولكنها مسألة إستراتيجية وتتفق الدراسات المتخصصة على أن منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة ، تعاني نقصاً حاداً في الموارد المائية ،وكذلك أخذت هذه المشكلة تطغى على ما سواها وتعطى الأولوية في الجانب السياسي والأمني لكل دولة ،كما أن هناك أعتقاد بأن التنافس على المصادر المائية قد يكون سبباً في قيام الحروب المستقبلية في المنطقة حيث الطلب اكبر من العرض وبرزت محاولات الدول في تضييق وترشيد استخدام مياهها، فضلا عن أن المياه العذبة هي العامل الاساس في التنمية لدول المنطقة لاسيما العربية منها، اذ يعد الامن المائي اشبه بالامن الغذائي، مسالة بقاء، كما أن تيسر المياه العذبة موزع بصورة غير منتظمة في منطقة الشرق الاوسط علاوة على التغيرات المناخية وكميات الامطار التي تؤثر في موارد المياه. ومقابل كل هذا ازداد اجمالي استخدام المياه بمقدار عشرات الاضعاف طوال القرن العشرين وقد باتت المصادر الجديدة نادرة اكثر فاكثر وكذلك ازدادت المنافسة وسط مختلف المستخدمين للمياه وسوف يكون هذا الوضع أسوء خلال الاعوام القادمة[٣].

اولا : الجذور التاريخية لمشكلة المياه بين تركيا والعراق وسورية.

إذا كانت عملية استغلال مياه نهري دجلة والفرات لم تثير اية مشكلة في السابق بسبب وقوع النهرين من المنبع إلى المصب تحت سيادة دولة واحدة، والذي يتطلب منها حتماً حماية المنتفعين جميعا، فان بوادر المشكلة لم تبدأ إلاَّ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتحطم الكيان السياسي للامبراطورية العثمانية [٤]، وما ترتب على ذلك من قيام دول جديدة اختصت الأولى بالمجرى الأعلى للنهر وحظيت الثانية وهي سوريا بالمجرى الاوسط منه في حين بقي المجرى الأسفل وهو اكبر الاجزاء ضمن الاراضي العراقية [٥]، وبذلك تغيرت طبيعة نهر الفرات واصبح نهراً دولياً بعد أن كان وطنيا فلم يعد استغلال مياهه من اختصاص دولة واحدة وانما تنازعت في ذلك مصالح اكثر من دولة، ويفرض ذلك ضرورة ضمان مصالح دولة المجرى الأسفل للنهر، وتامين احتياجاتها المائية لانها ستكون المتضرر المباشر والرئيس من أي استغلال للمياه يفتقر للتنظيم والتنسيق لاسيما فيما يمثله نهر الفرات من أهمية حيوية لدوله الثلاث لاسيما العراق، ليس من اجل الري فقط بل من حيث انتاج الطاقة الكهربائية أيضاً [٦].

ان التقسيمات الوطنية والسياسية مجتمعة مع حقائق الطبيعة التي فرضت على تركيا والعراق اقتسام مياه الانهار التي تنساب عبر اراضي البلدين، جعل هذا البلد وذاك معتمدا في اشباع احتياجاته من المياه على نوايا جارة الحسنة، كما ان مشاريع التنمية المنفذة في احد البلدين والهادفة الى استغلال المزيد من المياه لغرض الري او لتوليد الطاقة الكهربائية كان من شأنها ان تؤدي الى عدم الارتياح في البلد الاخر، وبالفعل كانت تشكل مصدراً للنزاع بين هذين البلدين.

ولعل من اهم الانهر التي كان عليها خلاف بين تركيا ودولتي الجوار العربي (العراق وسورية) هي نهر الفرات الذي ينبع من هضبة ارمينيا في تركيا ويتكون من التقاء رافديه الرئيس ين (مراد صو وفرات صو) في منطقة كيبان، ويبلغ طول النهر حوالي (٢٨٨٠كم) منها (١٠٠٠كم) في تركيا و(٦٨٠)كم في وسوريا (١٢٠٠كم) في العراق وتبلغ مساحة حوض الفرات (٤٤٤ الف كم٢) موزعة بين تركيا وسوريا والعراق[٧]. ويصب في نهر الفرات داخل سوريا ثلاثة روافد هي[٨]: نهر الساجور ويبلغ معدل ايراده السنوي (١٨٠مليون م٣) ونهر البليخ ومعدل ايراده السنوي (١٥٠ مليون م٣) واخيرا رافده الرئيس نهر الخابور ومعدل ايراده السنوي (١,٥مليار م٣) كما تصب في نهر الفرات عدة وديان غير دائمة الجريان، وتشير الدراسات المائية الى ان (٨٨%) من مياه الفرات ذات مصدر تركي و(١٢%) روافد سورية[٩]. وكذلك نهر دجلة الذي ينبع من بحيرة "حصار" الكائنة جنوب مدينة "الزك" في تركيا قاطعا مسافة ١٧٠٠كم من تركيا

وسوريا والعراق، قبل ان يلتقي بنهر الفرات عند قضاء القرنة[١٠]. ولايشكل هذا النهر لسوريا الا مسافة قصيرة تبلغ (٤٤) كم وهي منطقة الحدود الفاصلة مع تركيا في اقصى الشمال الشرقي من سوريا[١١].

يعد نهر الفرات اعظم مورد من موارد تركيا المائية بالمقارنة مع بقية الاحواض النهرية الاخرى البالغة ٢٦ حوضا اذ يكون نهر الفرات حوالي ١٧% من مجموع الموارد المائية ويحتل نهر دجلة حوالي ١٢% من مجموع الموارد المائية فيها[١٢]. ولايمكن اعتبار مسألة المياه بين تركيا والعراق مسألة جديدة بل هي مسألة قديمة بحيث نصت المادة الثالثة من الاتفاق البريطاني–الفرنسي في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ على انه "في حالة ما اذا كان تنفيذ أي مشروع من جانب فرنسا لتنظيم الري في سوريا يترتب عليه نقص المياه في الفرات، وفي دجلة بدرجة كبيرة عند دخول النهرين العراق، فأنه يجب تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشروع الفرنسي قبل تنفيذه ، وبالرجوع إلى معاهدة لوزان التي عقدت في ٢٤ تموز ١٩٢٣ نجد أن تركيا وقعت اتفاقات لتقاسم المياه مع كل جيرانها، اليونان بلغاريا، ايران، جورجيا، ارمينيا، بينما تماطل في توقيع اتفاقيات نهائية مع العراق وسوريا[١٣]، وذلك بسبب الدور التركي الذي يعتمد على الرؤية الغربية في تشكيل مايسمى (بالمشروع الشرق اوسطي) ينطلق من أهتمامات السياسية الخارجية التركية اتجاه المنطقة، مستفيدة من مركزها السياسي وموقعها الجغرافي الذي تتمتع به باعتبارها جسر للغرب وبسبب امتلاكها لاكبر قوة عسكرية في المنطقة فضلاً عن ذلك امتلاكها لاحد اهم مصادر الثروة الطبيعية وهي المياه[١٤].

اما فيما يتعلق بالقواعد التي نظمت استخدام المياه لاسيما مياه نهر الفرات فقد تجاهلت تركيا كل تلك القواعد والاحكام بعد أن اعطى الاتراك الافضلية لمشاريعهم المائية على حساب الحقوق المكتسبة لكل من سوريا والعراق مستغلة الواقع الجغرافي الاستراتيجي لتخالف بذلك معاهدة لوزان التي عملت على وضع بعض الاحكام الخاصة والاساسية لحماية الحقوق ومصالح الدول المشتركة في المياه الدولية ودعت الاطراف الدولية المستفيدة من نهري دجلة والفرات إلى عقد الاتفاقيات لتنظيم المياه وطرق الاستفادة منها في هذه الانهر [١٥]، لاسيما المادة (١٠٩) والتي تطرقت إلى مسالة المياه المشتركة بين تركيا والعراق وسوريا وبيان كيفية استغلال المياه بين هذه الدول، والتي الزمت دول حوض نهر الفرات بوجوب عقد اتفاقية تنظم وتحفظ الحقوق المكتسبة لكل دول الحوض نتيجة الحدود الجغرافية الجديدة[١٦]، وأكدت المادة على اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة التوصل إلى اتفاقية مرضية لجميع الاطراف في هذا الخصوص من دون الاشارة إلى كيفية هذا التحكيم أو الجهة التي ستتولاه [١٧]. وبقيت مسألة توزيع المياه غير

موثقة بين دول المنطقة حتى اضطرت الاطراف المعنية لعقد اجتماع لها في حلب عام ١٩٣٠ للاتفاق حول تخطيط الحدود الخاصة لمجرى نهر دجلة وتجدر الاشارة إلى أن اتفاق حلب حول نهر دجلة واضح وصريح إذ وقعته تركيا مع كل من فرنسا وبريطانيا وفيه اعترفت تركيا بان نهر دجلة مشترك وذو صفة دولية [١٨].

ثانيا : الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت بين الاطراف الثلاثة.

١–لعل اهم الاتفاقيات التي عقدت بعد ذلك كانت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق وسوريا في ٢٩ آذار ١٩٤٦[١٩]، وتاتي أهميتها من انها جاءت أول محاولة جدية لحل مشكلة المياه بين هذه الاطراف بعد استقلال العراق وسوريا رسميا، ولهذا فقد جاءت المعاهدة لاسباب سياسية الغرض منها تجاوز المشاكل الحدودية بين هذه الاطراف والاشارة إلى مسالة استثمار المياه في حوضي دجلة والفرات من خلال عدة بروتوكولات ملحقة بالمعاهدة [٢٠]، والتي كان من اهمها البروتوكول رقم (١) والخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات وكذلك المادة الخامسة منها التي الزمت تركيا بضرورة اطلاع العراق على المشاريع التي تعتزم تركيا انشاؤها على حوضي دجلة والفرات [٢١]، إن تركيا تجاهلت كل القواعد والاعراف المنظمة لاستخدامات مياه الانهار الدولية [٢٢]، في الجوانب غير الملاحية التي اكدت على الامور الاتية :

•حقوق والتزامات الدول فيما يتعلق باستخدام مياه الانهار الدولية يجب أن تقوم على اساس مبادئ القانون الدولي، وان هذه المبادئ موجودة وقائمة حتى في حالة عدم وجود أي اتفاق خطي أو تعهد مكتوب بين دول الحوض الجغرافي [٢٣].

•لا يجوز لدولة المنبع حرمان دول المجرى والمصب من الافادة من مياه النهر الدولي.

•لا يجوز لدول المنبع القيام باي اعمال هندسية أو مائية يترتب عليها التاثير في منسوب مياه النهر الدولي.

•أن أي عمل يرمي إلى تغيير الظروف الطبيعية للنهر سواء تحويل مجراه بصورة جزئية أو كلية أو اقامة أي انشاء هندسي فان ذلك يجب أن يخضع للاتفاق المشترك لدول حوض النهر.

•إن الجزء من النهر الدولي الواقع في اقليم دولة من دول حوضه الجغرافي لا يخضع بصورة مطلقة لسيادة تلك الدولة.

•لا يجوز لدولة المنبع أن تقوم باي عمل من شانه تغيير المعالم الطبيعية للنهر الدولي [٢٤].

•تاسيساً على ما تقدم فقد وجدنا أن جميع المحاولات لحل مشكلة المياه التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى كقضية لها ابعاد دولية والتي شهدت محاولات اولية لحلها من قبل بريطانيا وفرنسا باعتبارهما المسؤولين عن السياسة الخارجية لكل من العراق وسوريا من جهة وتركيا من

جهة اخرى[٢٥]، إن هذه المحاولات كانت سطحية ولم تعطي للمسالة شمولية ودقة في حلها بالنظر إلى عدم اهتمام بريطانيا وفرنسا الجدي بمصالح العراق وسوريا اللذين يتفاوضان بالنيابة عنهما بقدر اهتمامهما بمصالحهما السياسية الخاصة في المنطقة والتي تاتي تركيا احد مرتكزات هذه السياسة في المستقبل [٢٦]، وعليه فقد فشلت كل المفاوضات السابقة وما نتج عنها من معاهدات ومواثيق في ايجاد تنسيق قانوني وعادل لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات، على الرغم من دخول بريطانيا وفرنسا اطرافاً معنية بصورة مباشرة، ومع امتلاك هاتين الدولتين الخبرات البشرية والتقنية الكبيرة إلاَّ أن الحلول ظلت ادنى من المستوى المطلوب بسبب عدم جدية بريطانيا وفرنسا في هذه المسألة، كذلك فان الجانب التركي يعد نفسه غير ملزم بايجاد حل نهائي للمشكلة باعتبار أن المياه تنبع من اراضيه[٢٧].إن مشكلة المياه ازدادت تفاقماً واتخذت اطارا اخر إذ ظهرت للمياه استخدامات اخرى في المنطقة ومنها توليد الطاقة وتوفيرها بديلاً منافساً لعناصر الطاقة الأخرى ذات الكلفة العالية، واخذت مشكلة المياه اطارها الحالي اثر امتناع دول المنبع عن الرضوخ للاهداف والقوانين الدولية التي حددت نظم استغلال المياه المشتركة بين الدول نظراً لان دول المنبع وجدت عنصر المياه قوة اقتصادية–سياسية بل وحتى عسكرية، وتركيا هي إحدى دول المنبع التي وجدت القوة بتمتعها بموارد مائية كبيرة جداً، إذ تعد من الدول الغنية جداً بالموارد المائية[٢٨]، وتبلغ كمية الموارد المائية نحو (٥١٨) مليار م٣، وتشكل المياه السطحية منها نحو (١٨٥) مليار م٣، ويذهب نحو (٨٠) مليار م٣ بالتبخر سنوياً لذلك لابد لها من استثمار هذه القوة باتجاه القضاء على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المزمنة بل وحتى السياسية منها وهي بهذا المسار تجد قوى خارجية داعمة لها بل وموجهة لها في سعيها نحو قيادتها للمنطقة بسلاح جديد هو امضى سلاح للمرحلة المقبلة، وقد وجدت تركيا في قدرتها الاقتصادية المتمثلة فيما تملكه من كميات هائلة من مياه الانهار[٢٩] سبلها المنشودة ليس فقط كأداة لتطوير سياستها الداخلية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن كذلك كوسيلة هامة يمكن استخدامها بفعالية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

بدأت تركيا وسوريا منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي بتنمية حوض الفرات وإنشاء الخزانات المائية على مجرى النهر، ونتيجة لذلك ظهرت الخلافات بين الدول المتشاطئة الثلاثة، وتوالت اللقاءات والاجتماعات بين ممثلي الدول الثلاث لمناقشة التطورات الاخيرة للمشكلة وتجاوز العوائق التي قد تؤدي إلى الاضرار بالاطراف المتشاطئة، بعد سلسلة من اللقاءات وافقت تركيا في اجتماع انقرة عام ١٩٦٢، الابقاء على التصريف الطبيعي للنهر، غير أن مشكلة تقسيم المياه بقيت قائمة مما استدعى عقد لقاء ثانٍ والذي تم في بغداد عام ١٩٦٥ لمحاولة تجاوز

الاشكالية السابقة ووضع اتفاق له قوة قانونية ودولية يلتزم به جميع الاطراف، إلاَّ أن عدم التزام تركيا وعدم موافقتها على جميع البنود انهى اللقاء دون اتفاق نهائي[٣٠]، وتواصلا مع سياسة الاستحواذ التي اتبعتها تركيا فقد عمل المسؤولين الاتراك الاعتماد على برنامج عملي دقيق في التخطيط الاقتصادي وتطوير الزراعة من خلال استثمار كل ما متوفر في البلاد من الموارد والثروات، ويقف استثمار واستغلال المياه في حوضي دجلة والفرات في مقدمة هذا البرنامج بسبب اتساع مساحة هذين الحوضين وكثرة المياه الموجودة فيهما وما تبع ذلك من انتاج كبير وفائض عن الحاجة في مجال توليد الطاقة الكهربائية [٣١]، ووضعت تركيا لتنفيذ ذلك عدة خطط لتطوير هذين الحوضين وتوسيعهما واستثمار المياه فيهما وبافضل الطرق [٣٢].

وضعت تركيا في برنامجها السياسي العام فيما يخص تدويل قضية المياه مبدأ اساسياً في تعاملها مع العراق وسوريا، وذلك بطرحها مبدأ استخدام المياه وفقا لدراسات ميدانية لمشاريع الري في حوضي النهرين للدول الثلاث اثناء المحادثات التي تجري حول هذا الموضوع بدلا من اقتسام المياه، ويجب أن تعتمد هذه الدراسات على تقييم اقتصادي فني وضع في حساباته افضليات لاستثمار المشاريع وفقا لمبدأ الاستعمال المثالي للمياه، وهذا لا يتناسب مع تعليمات القانون الدولي بضرورة عدم الاضرار بمصالح الدول الشريكة [٣٣]، ومع هذا التشدد التركي في المفاوضات يضع المسؤولون الاتراك قاعدة لانطلاقهم نحو أية اتفاقية وهي أنهم غير مجبرين على اعطاء حصة معينة من المياه النابعة من اراضيهم إلى دول المصب على اعتبار أن المياه التي تنبع من اراضيهم تعود ملكيتها قانوناً إلى تركيا وليس هناك قانون دولي يلزم تركيا باعطاء حصة ثابتة للدول المتشاطئة معها في الانهار [٣٤]، لهذا فان تركيا ترى أن ما تمرره من مياه إلى سوريا والعراق هو تضحية منها وليس واجبا، وبالمعنى نفسه تؤكد تركيا أن هناك الكثير من التبذير والضياع في طريقة استخدام العراق سوريا المياه فلا توجد مشاريع مناسبة ولا تتوافر اساليب زراعة ملائمة كما أن نسبة كبيرة من مياه النهرين تذهب هدرا في الخليج العربي بدون أن ينتفع منها احد [٣٥].

استندت تركيا إلى نظرية السيادة المطلقة في تفسير طبيعة مجرى نهري دجلة والفرات، وان الدولة لها الحق في السيادة المطلقة على مياه النهر الدولي الواقع ضمن اقليمها دون قيد أو شرط، وطبقاً لذلك فهي تعطي لنفسها الحق باقامة السدود للاستفادة من المياه، واجراء العديد من التحديثات على مجرى النهر، دون النظر إلى ما يمكن أن يشكله هذا الاجراء من اضرار لكل من سوريا والعراق، دون أن يحق لهما الاعتراض على ذلك [٣٦]. على اعتبار مياه نهري دجلة والفرات مياها وطنية (عابرة الحدود) وليست مياهاً دولية ومن ثم لا تخضع للقسمة، اما المياه

الدولية فهي التي تنقل بين دولتين أو اكثر [٣٧]. ولا شك إن هذا الامر ينافي القوانين الدولية وعلاقات حسن الجوار وان لم تكن هناك قوانين صريحة بتقسيم مياه دجلة والفرات الا أن قوانين المياه الدولية تنص على احترام حاجات جميع الدول المطلة على هذه الانهار وعدم الاضرار بمصالحها الوطنية، غير أن تركيا ترى في السيطرة على الثروات المائية لبلادها وسيلة سياسية لتعزيز سيادتها على مياه النهرين ودعم لأمنها القومي وموقفها الاقليمي[٣٨].

تجاه الموقف الرسمي التركي من المسالة المائية طرحت حكومتا سوريا والعراق استنادا إلى مبادئ القانون الدولي، والحقوق التاريخية المشروعة في مياه دجلة والفرات معاييراً وافكارا بغرض التوصل إلى قسمة عادلة لمياه النهرين، ولهم الحق القانوني في المطالبة بوضع برنامج واضح لتقسيم هذه المياه بين الدول المطلة على النهرين [٣٩]، وهذا يخالف النظرية التركية التي تعد حوضي دجلة والفرات حوضا واحدا بحجة انهما ينبعان من مصدر واحد والتقائهما عند شط العرب دليل على انها مياه واحدة، ولان قناة الثرثار في العراق اوجدت امكانية ربط النهرين معا حتى يكون بالامكان نقل مياه حوض دجلة إلى حوض الفرات ليعوض النقص الذي يعانيه العراق في الحوض الاخير [٤٠]، ويترتب على ذلك أن يجري التعامل معهما على اساس انهما رافدان ويتم وضع الحسابات الفنية وبحث موضوع الاحتياجات المائية للدول الثلاث على اساس ذلك [٤١].

في حين أن حوض دجلة مستقل عن حوض الفرات، ويؤيد ذلك الواقع الفعلي والجغرافي، فلكل منهما مساره ومنطقته، وانهما لا يشكلان حوضاً واحدا بل حوضين دوليين منفصلين، وفقا للقواعد الدولية المستقرة في هذا المجال، فضلا عما اكدته وزارة الخارجية السورية في وثائقها الرسمية في أن جميع الدراسات التركية تبين أن حوضي دجلة والفرات هما حوضان منفصلان، اذ قامت مؤسسة اعمال مياه الدولة التركية بترتيب الاحواض في البلاد اذ اعطت لحوض الفرات رقم (٢١) بينما اعطت حوض دجلة رقم (٢٦)، كذلك الحال فان الحوضين يجريان في العراق وسوريا بصورة منفصلة وحتى إذا قامت احدى الدول بايجاد اتصال بين النهرين فان هذا لا يلغي كونهما منفصلين [٤٢]، ولهذا السبب فان اعطاء الحرية الكاملة لتركيا في انشاء السدود والمشاريع الاروائية والمنشات الصناعية على مجرى النهرين التي تعد انتهاكا لحقوق العراق وسوريا في هذه المياه، وهذا سيقود عمليا إلى عدم تحقق فائض في تلك المياه وهو ما يؤدي إلى وجود اختلال في التوازن الجغرافي للمياه ونقص في مخزوناته مما يجعل من تركيا في أن تعطي الحق لنفسها بالاستحواذ على مياه نهري دجلة والفرات [٤٣].

استمرت تركيا في ممارسة سياسة الامر الواقع والتوسع بتنفيذ المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات لاستغلال اكبر قدر ممكن من مياههما، بالرغم من اعطاء الصفة القانونية

لسياستها وتقديمها النصائح لسوريا والعراق لتجاوز أي أزمة محتملة بين الدول الثلاثة، ونتيجة لذلك فقد قامت الحكومتان العراقية والسورية بتوجيه رسائل إلى الشركات الدولية المشاركة في انشاء السدود والمشاريع الاروائية في تركيا توضح فيها المخالفة القانونية لهذا العمل، وشاركت الدول العربية الاخرى ومجلس الجامعة العربية رأي العراق وسوريا في هذا المجال ونبهت إلى خطورة هذا الامر على الامن والسلم في المنطقة [٤٤].

من الجدير بالذكر أن مشكلة حوض نهر الفرات تعد اكثر وضوحاً وتعقيداً بسبب كثرة وضخامة المشاريع المقامة عليه إلى جانب اعداد اخرى كثيرة مقترحة[٤٥]، وهذا يعني أن مشكلة نهر الفرات كان لها تاثير وبعد سياسي يفوق ما اثارته المشاريع التي اقيمت على نهر دجلة بسبب اشتراك الدول الثلاثة في مياه هذا النهر، وما لحق ذلك من اشكاليات في نسب توزيع مياهه [٤٦].

ففي عام ١٩٦٨ قام وزير الخارجية التركي جاغليانكل بدعوة نظيره العراقي إلى انقرة، وعلى اثر تلك الزيارة اتفق الوزيران على ضرورة استمرار المشاورات وبمشاركة جميع الاطراف المعنية على أن تبدأ هذه المشاورات بحل ازمة نهر الفرات اولاً [٤٧]، وبدأت على اثر ذلك مفاوضات اولية بين العراق وتركيا حول مسالة اقرار الحقوق المكتسبة في مياه نهر الفرات، الا أن عدم حضور سوريا في هذه المفاوضات واصرار الجانب التركي على ادراج قضية نهر دجلة في جدولها ايضا انهى اللقاء دون نتيجة [٤٨].

نتيجة لجهود العراق المستمرة للتوصل إلى حل نهائي للخلاف المائي بين الدول الثلاث قام السفير العراقي في انقرة بمقابلة وزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي وطالبه بضرورة مراعاة الحكومة التركية لحقوق العراق في مياه الفرات وتامين حصته المائية كاملة عند اعلانها البدء بملئ خزان سد كيبان [٤٩]، فأجاب الوزير التركي "اننا سنأخذ بعين الاعتبار حقوق جارنا العراق ولن نفرط بحقوقه اطلاقاً" [٥٠]، ثم سافر وفد عراقي فني إلى انقرة في حزيران ١٩٧١ لاجراء محادثات مع الجانب التركي، طالب خلالها الوفد العراقي بضرورة مراعاة حقوقه عند البدء باملاء الخزان، فاعلن الجانب التركي انه ملتزم بمراعاة حقوق العراق المائية في نهر الفرات، غير أن الجانب التركي امتنع خلال المفاوضات التي اجراها الوفد العراقي عن توقيع محضر لهذا الاجتماع بحجة أن حكومته لم تخوله بذلك، فضلاً عن تذرعه بان المعلومات الاحصائية الاولية التي جرى تزويدها للوفد العراقي حول سد كيبان وطريقة ملئ خزانه قد تتغير[٥١]، وقد ذهب رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل ابعد من ذلك، حينما قال "ليس لسوريا أو العراق أي حق بالمياه التي تنبع من تركيا، وان حكومة تركيا غير مستعدة لتقديم اية ضمانات

مستقبلية فيما يتعلق بكميات المياه التي ستتركها لسوريا أو العراق من نهري دجلة والفرات"[٥٢] وأكد توركوت اوزال رئيس هيئة التخطيط الحكومي في حينه فضلا عن تقليده مناصب عدة ومساهمته في وضع سياسات الدولة التركية ومنها المائية، عدم جدية تركيا في مفاوضاتها مع دول المصب للتوصل إلى انهاء مسالة المياه، حينما صرح "أن مايهم تركيا هو توليد الطاقة الكهربائية بواسطة سد كيبان وباقرب وقت ممكن وذلك لحاجتها الماسة اليها، في حين أن ما يهم العراق هو الحصول على ما يكفيه من المياه لسد حاجات المزارعين، وبما أن العراق غني بالنفط والغاز الطبيعي الذي يمكن بواسطتهما توليد الطاقة فيصبح والحالة هذه بالامكان طبعا تأخير ملئه مقابل بيع النفط العراقي لتركيا باسعار منخفضة" [٥٣].لتركيا باسعار مخفضة، وهو ما دل على أن تركيا لم تكن جادة في من خلال ذلك يلاحظ أن الاتراك قد اشترطوا شرطاً لاجل انجاح اية مفاوضات مع الجانب العراقي بشأن مسألة المياه، وهو المطالبة ببيع النفط العراقي انهاء ازمة المياه مع جارتها وانها استعملت اسلوب المماطلة لغرض ايصال المفاوضات إلى طريق مسدود ولكي تضع هي الشروط المناسبة لاكمال هذه المفاوضات.

وجهت الحكومة التركية دعوة لنائب رئيس جمهورية العراق صالح مهدي عماش في بادرة منها لاثبات حسن النية والاستمرار في المباحثات، وتمت الزيارة في عام ١٩٧١، واثمرت المشاورات التي اجراها الوفد العراقي مع كبار المسؤولين الاتراك على توقيع بروتوكول مشترك بينهما للتعاون الثنائي في الميادين كافة [٥٤]، ومنها مسألة المياه التي تناولتها المادة الثالثة في هذا الاتفاق إذ نصت على قيام الحكومة التركية باجراء اتصالات مع حكومة العراق في اثناء ملئها خزان سد كيبان لتأمين احتياجاته المائية [٥٥].

اجتمعت وفود كل من العراق وسوريا وتركيا اواخر شهر اب وبداية ايلول ١٩٧٢ في انقرة مرة اخرى وأعلن الوفدان السوري والتركي انهما سيبدأن بعمليات ملئ خزاني الطبقة السوري في نيسان ١٩٧٣، وخزان كيبان التركي في كانون الثاني ١٩٧٤ [٥٦]، مما ولد مخاوف كبيرة لدى الجانب العراقي حول مستقبل حقوقه في مياه الفرات، وانتهت المفاوضات بتشكيل لجنة فنية مشتركة لمتابعة الموضوع وعندما عرض اقتراح أن تجتمع الوفود الثلاثة على مستوى وزاري رفضت تركيا ذلك في مناورات منها لكسب الوقت لملء الخزانات المقامة على نهر الفرات [٥٧]. كما جرت في الخامس من ايار ١٩٧٤، وفي الوقت الذي بدأ فيه تشغيل المشاريع الاروائية في تركيا وسوريا، مفاوضات ثلاثية في انقرة، حول توزيع الحصص المائية واملاء خزاني كيبان التركي والطبقة السوري [٥٨]، عبر الجانب التركي خلالها بالقول "أن املاء خزان كيبان من حق تركيا، وتتصرف به كما تشاء، دون ضرورة اخذ موافقة أي جهة كانت... وان الحكومة التركية

في الوقت الذي تحترم حقوق الاقطار المجاورة في المياه المشتركة فيما بينها، إلاَّ انها في الوقت نفسه تتمسك بحقوق الشعب التركي، وتضمن مصلحته بالدرجة الأولى، انطلاقا من مبدأ سيادة تركيا على مصادرها الطبيعية" [٥٩]، لذلك رفض الوفدان العراقي والسوري الاقتراح التركي حول كميات المياه التي تنوي تركيا اطلاقها[٦٠]. معتمدة في ذلك على نظريتها المسماة (السيادة المطلقة) مما يعني احداث اضطرابات وعدم استقرار، الذي يؤدي إلى عدم التوصل إلى اتفاق بين الدول المشتركة في مجرى نهري (دجلة والفرات)، الذي يعد ملكاً جماعياً لهذه الدول على وفق القواعد المستقرة في القانون الدولي وعليه لا يجوز حرمان الدول الأخرى من المشاركة في المنافع التي تقدمها تلك الانهار لأية دولة ، لاسيما دولة المنبع، فضلا عن انه ليس المهم السيادة على هذه المياه المشتركة ولكن الاهم هو توقيع اتفاقيات ثنائية فيما بين الدول المجاورة والشريكة في المياه للاستفادة منها ضمن اطار القانون الدولي.

بادرت تركيا إلى اصدار بيان مضمونه اطلاق ٣٠٠ م٣ في الثانية قابلة لزيادتها إلى ٣٤٠ م٣ في الثانية، رغبة منها في ابداء المساعدة وتأكيداً لشعورها العميق لمشاعر الصداقة تجاه العراق بسبب موقفه المؤيد والمساند لتركيا في قضية قبرص [٦١]، وفي عام ١٩٧٨ وقع العراق وتركيا اتفاقاً اقتصادياً منحت بموجبه تركيا ضمانات شفهية بانها لن تحرم العراق من المياه التي يحتاجها وانها لن تستخدم السد الذي يبنى في قرقايا لاضرار العراق، وصرح المسؤولون الاتراك أن هذا السد سيستخدم لانتاج الطاقة الكهرومائية ولا يستخدم في الري، وان تأثيراته على الفرات ستكون ايجابية [٦٢]، ومقابل هذا الاتفاق والضمانات الملحقة به فقد اعطى العراق النفط لتركيا باسعار تفضيلية [٦٣].استطاع العراق استغلال هذه المدة لصالحه نظرا لارتفاع النفط وازمته الدولية، من اجبار تركيا على زيادة حصته في مياه الفرات.رفضت تركيا الدخول في اتفاق ملزم بشأن المياه مع العراق وسوريا، لتحديد حصص المياه للبلدان الثلاثة ضمن اتفاقية دولية[٦٤]، وتربط رفضها هذا بمطالبتها بجعل نهر العاصي الذي ينبع من الاراضي اللبنانية ويجري معظمه في الاراضي السورية ثم يدخل لواء الاسكندرونة الواقع تحت السيطرة التركية جعله نهراً دولياً وهو ما ترفضه سوريا [٦٥]. في الوقت الذي اصرت تركيا على بحث موضوع التعاون الفني لضمان حسن استغلال وادارة تلك المياه [٦٦]، باعتماد اسلوب الإدارة التكاملية للموارد المائية بدلا من قسمة المياه، إذ ترى تركيا أن الامر لا يتعلق بالسيادة على مياه الاحواض أو المطالبة بل أن اتخاذ قرارات حول الترتيبات الهيدروليكية التي يتعين تحقيها في ظل ضمان الحد الاقصى من المردود للجميع، باتفاق مشترك على اساس الاعتبارات التقنية وتذهب إلى حد اقتراح نظام تخصص قطاعي في مجالات الانتاج بدلاً من الاتفاق حول حصة

كل من الدول الثلاث في مياه دجلة والفرات، فعلى تركيا التي يوجد تحت يدها منابع النهرين أن تنتج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لدول الحوض الثلاث عن طريق الري الكثيف على نطاق واسع وتوفير امدادها بالغاز والبترول اللذين يعتمد عليهما اقتصادها إلى حد بعيد[٦٧].

وعليه تقدمت تركيا بخطة المراحل الثلاث، للانتفاع الامثل والمنصف والمعقول للمجاري المائية في حوضي دجلة والفرات، وتتضمن المرحلة الأولى انشاء محطات رصد لتبادل جميع انواع المعطيات المائية المتعلقة بالحوض، والثانية تبادل المعلومات المتعلقة بتصنيف التربة، وظروف التصريف في جميع المشاريع القائمة في كل بلد، اما المرحلة الاخيرة فتتضمن مناقشة وتحديد نوع الري ونظامه، بهدف التقليل من الهدر في الثروة المائية، ومناقشة اطر ومعايير الجدوى الاقتصادية للمشاريع المخطط لها [٦٨]، ومن خلال ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية الحقيقية لكل من العراق وسوريا وتركيا [٦٩].إن طرح تركيا لخطة المراحل الثلاث يترتب عليه، أن تربة الاراضي التركية أجود اصناف التربة من الاراضي السورية والعراقية وهي ذات مردود اقتصادي كبير اعلى بكثير من مردود اراضي الدوليتين العربيتين، وعليه فان المياه يجب أن يستفاد منها في هذه التربة الجيدة بدلا من الترب غير الجيدة، ويعني ذلك أن المياه يجب أن تستفيد منها تركيا وحدها لاغراض الزراعة في حين يمكن لكل من سوريا والعراق أن يقوما بالاستثمار في الاراضي التركية ذات النوعية الجيدة أو الاستيراد منها، بمعنى أن على سوريا والعراق الاعتماد في غذائهما على الانتاج التركي[٧٠]، وبحسب الخطة المذكورة فان الحدود بين الدول الثلاث سينظر إليها حدوداً غير قائمة كما سينظر إلى نهري دجلة والفرات بوصفهما يشكلان مصدرا مائيا واحدا عابرا للحدود وهذه الرؤية الاخيرة عبر عنها مدير الدائرة الاقتصادية نجاتي ارتكان بوزارة الخارجية التركية معتبرا انها "تشكل جزءاً من فهمنا لمسألة الاستخدام الامثل والارشد والمتساوي للمياه في المنطقة"[٧١]. مشروع كاب (G, A, P).فضلا عن أن الخطة التركية المقترحة، لا تتطابق ومبادئ العلوم المائية فمواصفات التربة وحاجتها إلى الري تتغير، وبحسب طبيعة الاستثمار الزراعي وظروف المناخ لكل دولة[٧٢]. وترى تركيا أن وعدها بمراعاة الاحتياجات المائية للعراق وسوريا لا يفرض عليها أي التزام قانوني بالدخول في أي نوع من المساومات أو المفاوضات التي تمس حقوقها وسيادتها على الفرات ودجلة، على الرغم من القواعد العرفية والاتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق الانتفاع وتؤشر محدداته في مسار المستقبل[٧٣]، إلاَّ أن تركيا تجاهلت هذه القواعد في سياستها المائية تجاه شركائها الاقليميين، فقد قامت بتنفيذ المشاريع الضخمة ومنها مشروع جنوب شرقي الاناضول (Guney Dogu Anadolu) الذي يرمز اليه اختصاراً بمشروع كاب (G, A, P)[٧٤] على نهر الفرات ودجلة

وروافدهما دون أن تاخذ برأي دول المصب العراق وسوريا [٧٥]، ويعد هذا المشروع احد اكبر مشاريع التنمية الاقليمية في العالم، فهو مشروع تنموي متكامل ومتعدد القطاعات ويشمل الزراعة والصناعة والتطوير الريفي والعمراني بما في ذلك انشاء الحدود ومحطات الطاقةالكهربائية [٧٦]، ومن ثمَّ لا يمكن أن تنشأ مشكلة (حسب ما تراه تركيا) بين الدول الثلاث بسبب سد كيبان وغيره من منشات مشروع (GAP)، وهو ما يؤكده العديد من المسؤولين الاتراك[٧٧].

ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي قد مول (بشكل جزئي) انشاء بعض السدود مثل سد كيبان وسد قرقايا، إلاَّ أن سد اتاتورك وبقية المشروعات الأخرى، تقوم بها الحكومة التركية ذاتها بتمويلها لان البنك الدولي يربط اشتراكه في التمويل بمشاورة تركيا للدول الواقعة عند مصب النهرين (سوريا والعراق) في كل ما يتعلق بتوزيع المياه [٧٨]، واستنادا إلى هذا المشروع فان كمية المياه التي تتبع من الفرات ستقل إلى النصف تقريباً، فضلاً عن ذلك التبعات والاثار السياسية للمشروع اقليمياً، إذ سيؤثر ويؤدي إلى نتائج سلبية على الدول التي يمر بها النهر وربما تحدث ازمة حقيقية بين دول حوض دجلة والفرات (تركيا، وسوريا، والعراق)، ففي ظل السياسة التركية الرامية إلى الاستمرار في مشروع (الكاب) وفي ظل التذبذب السياسي واضطراب آليات التعاون المتبعة بين تلك الدول، سيحدث هذا المشروع وبالتاكيد مخاطر سلبية على العراق وسوريا [٧٩].

إن السياسة المائية التركية والمتمثلة بمشروع الكاب ستكون له اثار وخيمة على سوريا والعراق، ففي الوقت الذي تطالبان فيه بزيادة كمية المياه المتدفقة في النهر إلى (٧٠٠) م٣ في الثانية، في حين ترفض تركيا هذا الطلب [٨٠]. وهذا يعني انه في حالة تنفيذ تركيا مشروع (GAP) سيؤدي إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى كل من سوريا والعراق من ٣٠ مليار م٣ إلى (١١) مليار م٣ سنويا[٨١]، وفي مجال الري على سبيل المثال نرى أن هناك اثارا سلبية، إذ سيؤدي المشروع إلى استبعاد ٤٠% من اراضي حوض الفرات في العراق عند نطاق الاستغلال الزراعي، ويصعب على العراق تعويض هذا النقص في المياه اعتمادا على مخزون بحيرة الثرثار ونهر دجلة لارتفاع نسبة الملوحة في الاخير، ويؤثر المشروع على ثلثي الاراضي السوريةالمروية المعتمدة اساسا على مياه الفرات[٨٢]، كما سينخفض نصيب سوريا من المياه بنسبة ٤٠% والعراق ٨٠%[٨٣].وهناك اجماع لدى الخبراء في شؤون الموارد لمنطقة الشرق الأوسط بأن الماء هو العنصر الفعال والرئيس الذي سوف يتحكم في المنطقة خلال العقود القريبة المقبلة.

سعت تركيا من خلال سياستها المائية إلى القضاء على المشكلات الداخلية والمستعصية والتي تشكل لها قلقاً واضطرابا، وعدم استقرار داخلي، وهي تنظر إلى المشاريع التي خطط لها على نهر الفرات وسيلة لحل تلك المشكلات لاسيما الموجودة في المناطق الجنوبية الشرقية من

تركيا والتي تعاني منذ زمن بعيد من اضطرابات مسلحة مبعثها طبيعة نظرة الاتراك وتعاملهم مع الاقليات القومية منذ عهد الدولة العثمانية وحتى الوقت الحاضر [٨٤]، ويرى الأتراك أن افضل السبل للقضاء على مصدر هذه الاضطرابات يكمن في تنمية تلك المناطق إلى الحدود التي تدفع الافراد بشكل خاص إلى التوطن والاستقرار بما يؤدي إلى تخليهم عن اية مطالب انفصالية أو قومية لاسيما وان المشاريع المائية التركية ستؤمن لتركيا قدرات الضغط على سوريا التي يؤخذ عليها دعمها للاكراد وحركتهم المسلحة المناهضة لتركيا [٨٥].

المبحث الثاني

اولاً : المياه كورقة ضغط سياسية من قبل تركيا.

انطلقت تركيا في تعاملها مع مسالة المياه من حسابات سياسية ستراتيجية وليست فنية، لاسيما عندما يلاقي فيه فائضهم من اليد العاملة صدَّ دول اوربا الغربية، وتتقلص أهميتهم الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد سياسة الوفاق الدولي، وتهدد وحدة اراضيهم مشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الاناضول، عند ذلك تتجه افكارهم حول المياه[٨٦]. وفي ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد عالميا واقليما اصبحت تحتل مكان الصدارة في العلاقات العربية – التركية[٨٧]، وعليه فان احد عناصر الدور الاقليمي التركي يتمثل في سياسة مائية طموحة، وان كان ذلك له انعكاساته الخطرة على كل من العراق وسوريا [٨٨].إن سياسة تركيا تتجه إلى جعل مسألة المياه بشكل عام ومياه نهر الفرات بشكل خاص وسيلة لمواجهة المتغيرات الاقليمية والدولية للحصول على موقع فاعل ومؤثر في النظام الدولي الجديد [٨٩]، مراعية بعض التقديرات الغربية التي تنظر لتركيا باعتبارها دولة مسلمة، الأمر الذي تنظر اليه تركيا بقدر من الريبة والقلق خشية من تضاؤل رصيدها الاستراتيجي واحتمالات تهميش دورها كحليف للغرب في المنطقة [٩٠]، لذلك فهي تسعى لإيجاد دور بارز لها بصفتها دولة شرقية أو على الاقل تحاول أن تجعل من نفسها مركزاً من مراكز الاستقطاب في الشرق الأوسط، أو جسراً يحتاجه الغرب للعبور إلى الشرق، وفي سياستها لتحقيق هذا الهدف تعمل على توظيف واستغلال مواردها المائية لاسيما مياه نهر الفرات لتظهر على ساحة السياسة والاحداث الدولية دولة شرقية مهمة وبارزة طالما انها غير قادرة على الاندماج بالغرب[٩١].

وضمن السياق نفسه، اشار سليمان ديميرل إلى أن "المياه هي مورد الدولة المنبع، اما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطيع أن تملي علينا كيفية استخدام موردنا وبالمثل يشكل النفط في بلدان عربية عديدة مورداً بعيد المجرى ونحن لا نقول لها كيف يجب أن تستخدمها" [٩٢]،

واكثر من هذا فقد صرح ديميريل "انا لا اشعر بالقلق بشان تهديدات الحرب بسبب المشروعات الانمائية في تركيا، واذا كان ثمة تهديد فسنصده، أن لدى تركيا قوة على الرد وستزداد هذه القوة في الاعوام المقبلة، وستعمل تركيا على تعزيز هذه القوة"[٩٣].

إن هذا الادعاء لا ينطبق مع الواقع على اعتبار أن النفط احواض تستخرج في مناطق معينة، والنفط ثروة غير متجددة وقابلة للنضوب على مر السنين، أما المياه ومنها مياه دجلة والفرات فهي متجددة وسطحية ولا تحتاج إلى استثمارات لاكتشافها وتجري منذ الازل فوق سطح الارض الامر الذي لا يمنح احدا حق الادعاء بملكيتها، ولا تستطيع الحدود السياسية بين الدول أن تمثل تقسيما للموارد المائية، لذلك فان كان هناك ادعاء لاي دولة على حوضي دجلة والفرات فهي حقوق مكتسبة للجميع وليست حكراً على أحد [٩٤].وعليه فان الخلاف المائي التركي العراقي السوري كان وما يزال يشكل عائقاً في تطور العلاقات التركية – العربية في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها من المجالات المختلفة، وان اصرار تركيا على طول الخط عدم اعطاء الحق للعراق وسوريا في مياه نهري دجلة والفرات، والقيام باجراءات انفرادية من جانبها في وقف المياه أو ضخها كيفما تريد وفي أي وقت، يدفع المنطقة إلى مزيد من التوتر، وتهدف تركيا من وراء ذلك إلى استخدام سلاح المياه لاغراض سياسية وكسب المواقف على حساب الجانب العربي، إذ تهدف إلى مساومة سوريا على وقف ادعائها للمطالبة بالاسكندرونة والضغط عليها لايقاف دعمها للاكراد وحركتهم المسلحة المناهضة لتركيا، فضلا عن مساومة العراق على خيراته النفطية[٩٥].من جانب اخر فأن الدور التركي في المنطقة الذي يعتمد على الرؤية الغربية في تشكيل منطقة الشرق الأوسط، ينطلق من اهتمامات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة، مستفيدة من مركزها السياسي وموقعها الجغرافي الذي تتمتع به باعتبارها جسر للغرب وبسبب امتلاكها لاكبر قوة عسكرية في المنطقة، فضلا عن امتلاكها لاحد اهم مصادر الثروة الطبيعية وهي المياه [٩٦]، واستخدام ورقة المياه بما يهدد المصالح الحيوية لكل من سوريا والعراق، كما تسعى تركيا وبشكل مستمر العمل من خلال الخلاف المائي بينها وبين الدولتين العربيتين على مواجهة المشكلة مع كل دولة على انفراد، وكانت ترفض باستمرار الدخول في مفاوضات ثلاثية، وهذا الامر يسهل عليها مواجهة احتياجات كل دولة على حدة افضل من مواجهة احتياجات دولتين في آن واحد[٩٧]،والمشكلة الأساسية ليست في مشروع جنوب شرقي الاناضول أو منشآته أو ما تقوم به تركيا من مشاريع اخرى على نهري دجلة والفرات، ولكنها ستسعى دائما إلى ايجاد مشاريع اخرى للضغط على الدول العربية مادام لديها منبع المياه ولدى العرب ابار البترول[٩٨].

بالرغم من عدم التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة تقسيم المياه لاسيما مياه نهر الفرات بين دولة المنبع تركيا ودولتي المصب، إلاَّ أن هذا لا يعني الغاء الحقوق الكاملة المكتسبة لكل من سوريا والعراق في مياه نهر الفرات وأن مشكلة نهر الفرات يمكن حلها على اساس تقسيم المياه بطريقة حسابية عادلة ومعقولة وبتنسيق ثلاثي متكامل وترتيب للأولويات إذ تقسم على اساس النسبة لكل دولة دون الاضرار بالدولة الشريكة الأخرى، كل ذلك يصب في مصلحة تركيا والعالم العربي واشعار تركيا بأن مستقبلها يرتبط مع دول الشرق الأوسط وليس مع الغرب وبذلك يمكن استثمار مسألة المياه بين الدول الثلاث في الجانب الايجابي واستغلالها في توثيق العلاقات العربية-التركية وقيام تعاون تركي- عربي مشترك عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية حول المياه والاستفادة منها في المجال الاقتصادي سواء في المشاريع الزراعية أم مشاريع توليد الطاقة الكهربائية التي تخدم جميع دول المنطقة كما تحقق عائد مالي كبير لدول حوضي دجلة والفرات الثلاث وتقوي الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما بين تلك الدول. وايضا يمكن استخدام المياه في تحسين العلاقات التركية مع سوريا والعراق، واتاحة الفرصة لتركيا للاستثمار في الدول العربية وتمتين العلاقات التجارية وايضا عقد اتفاقيات نفطية مع تركيا.

ثانيا: الأهداف الأستراتيجية التي ترمي تركيا لتحقيقها من خلال سياستها المائية .

تهدف تركيا من خلال مشروعاتها على نهري دجلة والفرات الى تحقيق العديد من الأهداف والمكاسب الأستراتيجية السياسية والأقتصادية والأمنية ،وذلك رغبة منها في تحقيق قوة سياسية وإيجاد أقتصاد قوي يعتمد على مقومات الصناعة الحديثة من خلال النهوض بالزراعة والتجارة وهي بالتالي تساعد على تنمية شرق الأناضول التي تعد من أكثرر المناطق تخلفاً في تركيا وبالتالي تقليل الفوارق الطبقية مع بقية المناطق التركية بما يسهم في تحقيق الأستقرار.[٩٩] لذلك يجب أن نوضح أبرز هذه الأهداف وهي :

١-الاهداف السياسية.

إن النخب السياسية التركية الحاكمة ،في إن تركيا ومكانتها السياسية مرهون بمدى إنجاز وإنجاح هذه المشاريع ،لذا تسعى كل الأحزاب بعد وصولها الى سدة الحكم الى المضي في إستكمال هذه المشاريع،أنطلاقاً من وجود إعتبارات تتعلق بها على وجه الخصوص المرتبطة بالالتزام السياسي الذي تقطعه. هذ الحكومات إتجاه بعض الناخبين .[١٠٠] وتتمثل الأهداف السياسية من وراء هذه المشاريع سعي تركيا الى تعزيز مكانتها الأقليمية في الشرق الأوسط ،ذلك من خلال سيطرتها على إداة أقليمية مهمة قومها الرئيس (المياه) في المنطقة ،لذلك قامت تركيا بتوظيف مشروعاتها المائية على زيادة نفوذها الأقليمي ويمنحها قوة كبيرة في المنطقة .كما أن

هذه المشاريع التي تهدف الحكومات التركية الى تحقيقها تتجاوز الحدود الوطنية التركية ليمتد تأثيراته وتشابكاته الأقليمية اذ يمتد الى دول الجوار الجغرافي ،فضلاً عن مايملكه من تأثيرات سياسية على القوى العربية الفاعلة في المنطقة (سوريا والعراق) ،كما أن هناك أعتقاد لدى الساسة الأتراك وبإن قيام تركيا بتزويد بعض الدول العربية ولاسيما الخليجية منها بالمياه ، سوف يمكنها من بسط نفوذها وهيمنتها على هذه البلدان ،ومن هذا المنطلق بدأت الحكومة التركية توظيف مشروعاتها المائية بغية تعزيز مكانتها الأقليمية في الشرق الأوسط ،ومن ثم تعزيز دورها بوصفها الجسر الذي يربط بين الشرق والغرب.[١٠١]

لقد ساهم عدم الأتفاق بين الدولتين العربيتين (العراق وسوريا)على موقف في موضوع تقسم مياه نهر دجلة والفرات بينها وبين تركيا أثره في تمكن تركيا من أستغلال هذه الورقة لصالحها ،بإستخدام ورقة المياه هذه وحيث إستطاعت تركيا تحت طائلة الأبتزاز السياسي او ضمان تنفيذ كلا البلدين الجارين مطالب سياسية محددة، كضغط على توقف الدعم اللوجسيتي الذي تقدمه سوريا للحركات الكردية والأرمنية المناوئة لتركيا،كذلك أرغام الدول العربية على قبول اسرائيل والتعاون بصورة دائمة من خلال ربط قضية المياه بقضية السلام في المنطقة العربية وخاصة بعد التقارب التركي –الإسرائيلي في المجالات العسكرية والأقتصادية والسياسية .[١٠٢]

إرادت تركيا من خلال تنفيذها مشاريعها المائية المتعددة وإيجاد الحلول لبعض مشاكلها السياسية المستعصية التي طالما كانت تشكل مصدر قلق وعدم أستقرار سياسي لها ،فكما هو معروف إن تركيا تواجه منذ عقود طويلة مشكلة الحركات الكردية المعارضة ،فالأولى مسلحة لذلك وجدت الحكومات التركية المتعاقبة أن الحل لهذه المشاكل يمكن عن طريق تطوير المناطق التي تفتقر الى الأستقرار السياسي وتحسين الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية ، مما يؤدي الى إزالة عوامل الأستياء لدى الأكراد ،ثم العزوف عن أي مطالب إنفصالية أو قومية .[١٠٣]

كذلك فقد أدت الخلافات السياسية والمائية بين العراق وسوريا وتركيا عن الأعراف والقوانين الدولية في محاولة منها لتسيس مسألة المياه .اذ تعد مسألة بيع المياه من المفاهيم التي حاولت ترويجها على الرغم من أن الأنهار الدولية كالفرات ودجلة ملكاً للدول المشتركة بحوضها ،بالرغم من نفي تركيا عزمها القيام ببيع المياه (الفرات ودجلة)ولكن ربما ستلجئ في المستقبل الى مساومة العراق وسوريا على بيع المياه لاسرائيل أودول الخليج العربي للحصول على مكاسب أقتصادية وسياسية وأن هناك إدلة كثيرة على ذلك ومنها ما صرح به كبار المسؤولين الأتراك في الحكومة التركية ، وهذاما بين وجود نية حقيقية لدى تركيا لبيع كميات من مياه دجلة والفرات وإن هذا قد أثار ضجة كبيرة لدى الدول العربية ولاسيما سوريا والعراق ، ولكن بين وزير الدولة التركي

محمد جواهان عن نية بلاده في تطالب من سوريا ثمن للمياه التي تصل اليها من نهر الفرات ،أن هذا المبدأ لايخدم بلإساس سوى (إسرائيل) فهي المستفيد من هكذا طروحات ،إما المبدأ الآخر التي تسعى تركيا الى تحقيقه من خلال مسألة المياه وإستخدامه كورقة ضغط على بعض الدول العربية المشرقية التي تفتقر الى المياه وهو مقايضة المياه بالنفط ،وذلك ما صرحت به الحكومة التركية علناً الى العراق في فترة السبعينات من القرن العشرين ،اذ بدأت تركيا تلوح بشكل مستمر على أهمية إستخدام المياه كورقة ضغط ضد جارها العراق ،وهذا مايفسر قيام تركيا بأنشاء خط أنابيب السلام وربط دول الخليج العربي في هذا المشروع لأستخدام المياه للمقايضة مع الدول الغنية بالموارد النفطية لكنها في المقابل تفتقر الى الموارد المائية.[١٠٤] ومن ذلك نستنتج إن تركيا تسعى من خلال مشاريعها الى الهيمنة على شريان الحياة في الشرق الأوسط كله، وبذلك ستصبح لتركيا أهمية جيو إستراتيجية بالمنطقة وتكون الدول المجاورة لها تابعة لها وخضاعها لدورها كقوى أقليمية كبرى في المنطقة .[١٠٥]

١ –الأهداف الأقتصادية .

إن مسألة المياه تحظى بأهمية أقتصادية كبيرة ،لأن هذه المشاريع التي ترمي تركيا لتحقيقها سيوفر لها مردودات أقتصادية نتيجة لعوائد التي ستجنيها من الدول المستفيدة ولاسيما إسرائيل ،كما أن هذا المشروع سيحقق لها فوائد أقتصادية كبيرة أولها أنتاج الطاقة الكهربائية،اذ أنه عند البدء استخدام سدود والمشاريع المياه في شرق الأناضول سيوفر لها (٧١%) من الطاقة ،وهذا ماتبين عند بناء هذه المشاريع اذ شهدت تركيا أرتفاعاً ملحوظ في أنتاج الطاقة الكهربائية،وأن هذه الزيادة في الأنتاج الكهربائي جعل تركيا تلجأ الى تقلص حجم الطاقة المستوردة .وبعد ذلك الحصول على كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية تفوق كل التوقعات،حتى أنه في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين أصبحت تركيا تمتلك طاقة تصديرية من الكهرباء يبلغ حجمها ١٠ مليار كيلو واط /ساعة سنوياً .[١٠٦]

لذلك وجدت تركيا إنه من الضروري لتحقيق أهدافها أقتصادية أن تؤوس المشروع (ربط الكهربائي)مع دول المشرق العربي لكي تحقق منه العوائد المرجوة وتعزز في نفس الوقت مكانتها الأقتصادية ،وجاء ذلك المشروع مواكب لأقتراحها مشروع ها المائي الأقليمي (مياه السلام)لذلك أقترحت تركيا في مطلع التسعينات من القرن العشرين مشروع ربط شبكة الكهرباء بينها وبين العراق وسوريا والأردن ومصر.[١٠٧]وتبلغ كلفة هذا المشروع ٢,١ مليار دولار ،يساهم في تغطيتها الصندوق العربي للأنماء الأقتصادي والأجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية وتوفر الدول المعنية بالمشروع تمويل الباقي .ويتضمن المشروع في مرحلته الأولى ربط الشبكتين المصرية

والأردنية قبل نهاية عام ١٩٩٧ بكابل طوله ١٣كم وعمق ٨٥٠ متر ،عبر خليج العقبة ،وربط الشبكتين السورية الأردنية بطول ١٠٠كم،والشبكتين السورية واللبنانية ،وربط شبكات الدول العربية الثلاث الأخيرة بتركيا قبل نهاية عام ١٩٩٨.[١٠٨] أما المرحلة الثانية فبدأت عام ٢٠٠٢كي تصل الشبكة المشتركة الى أنقرة لتلقي بالخط المصري قرب أستطنبول ،وأن هذا المشروع من المتوقع أن تنظم اليه مستقلاً بعض دول الخليج العربي ،كما تتوقع أن يكون لهذا المشروع دور في ربط شبكات كهرباء دول المشرق العربي مع الشبكة الأوروبية الموحدة عبر تركيا المرتبطة بهذه الشبكة عبر اليونان .[١٠٩]كما إن معدل أنتاج الطاقة الكهربائية يزداد عند أكمال سدود ومحطات مشروع (الكاب) وأن المشروع الربط الكهربائي ذا طبيعة أقتصادية خالصة من أي مخاطر سياسية وأمنية على عكس من خط أنابيب السلام ،إذ إن مشروع الربط الكهربائي تحكمه في التحليل الأخير إعتبارات السوق،حتى بأفتراض إنسحاب أحد عند إكتمال المشروع (تركيا)مثلا،فإن للدول العربية الأخرى فرصة اللجوء الى خيارات أخرى بديلة لسد أحتياجتها من الكهرباء.[١١٠]

ومن الأهداف الأقتصادية المهمة التي تسعى الى تحقيقها من خلال مشاريعها المائية هي زيادة مساحة الأراضي الزراعية في البلاد ،حيث سيقوم مشروع (الكاب)مثلاً ،بإرواء مساحة الإراضي الزراعية بنحو (١٠٧) مليون هكتار ،كما سيوجد هذا المشروع فرص عمل للسكان المحليين في قطاعات الزراعة والصناعية والنقل والتعليم والصحة ،وستعمل على الزيادة الكبيرة في الأنتاج الزراعي بالمقابل تعمل على دفع عجلة النمو الصناعي ،لاسيما الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية ومما سيعمل على إيجاد فرص عمل جديدة للسكان .كما أن هذه المشاريع المائية ستعمل على تغيير مظاهر الحياة الأقتصادية في المنطقة شرق الأناضول، إذ يتوافق ذلك مع زيادة كفاءة منظومة الري وعليه زيادة في الأنتاج الزراعي الذي سيتضاعف بمعدل ثلاث مرات وسوف تحتاج الى كميات كبيرة من المياه تصل الى أكثر (١٦ مليار م٣)،مما سيكون لهُ واطأة شديدة على أقتصاديات بعض الدول المشرق العربي لاسيما العراق،إذ أنه سيلحق أثار سلبية كبيرة في أنتاجه الزراعي وأنتاج الطاقة الكهربائية .[١١١]

٣–الأهداف الأمنية : تتمثل الأهداف الأمنية من وراء إقامة تركيا هذه السدود والمشاريع في سعيها لأحداث تغيرات ديمغرافية في منطقة (جنوب شرق الأناضول)التي يقطنها غالبية كردية بحدود ١٢ مليون نسمة ،من خلال تحويلها الى منطقة جذب سكاني تتوفر فيها كل المستلزمات الحياتية وفرص العمل بغية توطين ستة ملايين تركي،اذ كانت منطقة جنوب شرق الأناضول التي تسكنها الأغلبية الكردية تشهد منذ فترات طويلة وإضطرابات وحركات مسلحة بين الأكراد

من جهة والجيش وقوى الأمن التركية من جهة أخرى .[١١٢]لذلك فإن الحكومة التركية رأت أن أفضل السبل لمواجهة هذه الأضطرابات هي تنمية وتطوير المنطقة لذلك عمدت على إيجاد محفزات للأتراك من أجل القدوم لهذه المنطقة لأجل إحداث تغيرات ديمغرافية في التركيب السكاني لهذه المنطقة وجعل الأكراد أقلية فيها، لذلك وجدت الحكومة التركية أن هذا لايمكن تحقيقه الا عن طريق إقامة المشاريع المائية الضخمة المتمثلة أساساً بمشروع جنوب شرقي الأناضول والذي إعتبره حزب العمال الكردستاني (pkk)واحداً من الأهداف العسكرية لمقاومة سياسة الحكومة التركية .[١١٣]

كانت الحكومة التركية تعتمد على الحل العسكري لمواجهة الحركات الكردية المعارضة ،ولكن وجدت أن الحل العسكري لايكفي وحدة للقضاء على الحركات الكردية المسلحة في منطقة جنوب شرق الأناضول ،لذلك بدأت بالبحث عن حلول أخرى تكفل لها حل القضية،ووجدت إن المشاريع المائية هي جزءاً من ذلك الحل ،بعد فشل الوسائل التي لجأت اليها الحكومة التركية ،مثل إعتماد سياسة تقوم على إفراغ القرى الكردية من سكانها وتدميرها للحيلولة دون أستخدامها مرة ثانية مقراً او ماوئ يلجأ اليه مقاتلي حزب العمال الكردستاني ،ومن ثم هجرة سكانها الى المدن التركية الكبرى .[١١٤]

أما من الناحية الخارجية وإنطلاقا من وجهة النظر التركية إن سوريا والعراق يقومان بإيواء ومساندة الحركات المناوئة لتركيا ولاسيما حزب العمال الكردستاني وبعض المنظمات الأرمنية ،لذلك فإن تركيا ترى إن مشاريعها المائية هذه تعد ورقة ضغط ضد جاريها العربيين ويمكن أستخدامها لأيقاف الدعم والمساندة المقدمة لمقاتلي حزب العمال الكردستاني والتعاون مع تركيا من أجل ضبط الأمن على الحدود المشتركة بينهما.[١١٥]

خلاصة ماتقدم يمكن القول أن الحكومات التركية المتعاقبة عملت على تنفيذ سياسة موحدة فيما يخص مسألة المياه من خلال بناء المشاريع والسدود على نهري دجلة والفرات متخطية بذلك كل الأعراف والمواثيق الدولية التي تخص الأنهار الدولية ،من أجل تحقيق أهدافها وبسط نفوذها الأقليمي على المنطقة من خلال هذه المشاريع .

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

تعدّ قضية المياه، من اعقد القضايا والمشاكل التي واجهت العلاقات التركية– العربية، وعلى وجه الدقة العلاقة مع العراق وسوريا، وهي كذلك من القضايا المشتركة بين هذه الدول، إلاَّ أن جانب التعاون في هذه القضية كان ضعيفاً، وموقف الضعف فيها ياتي من عدم اعتراف أي

طرف من الاطراف بحقوق الاخر، اعتقدت تركيا منذ البداية بان المياه الجارية في حوضي دجلة والفرات هي مياه تركية لانها تنبع من الارض التركية، وعليه فانها غير ملزمة قانوناً باعطاء حصة ثابتة للدول المتشاطئة معها في الوقت الذي تهتم فيه بتقدير حاجة البلدين لمياه دجلة والفرات، وانها غير ملتزمة بالقوانين الدولية التي تنص على عدم الاضرار بالاخرين، ولذلك فانها مستعدة للاتفاق مع العراق وسوريا لتزويدهم بالمياه شريطة أن لا يتعارض ذلك ومصلحة البلاد وفي اقامة المشاريع التنموية والاقتصادية، ولهذا نجد انها تعاملت في هذه القضية بطريقة ملتوية ، بالمقابل فان الاخيرين حاولا الوقوف بوجه السياسية التركية وطالبا بحقوقهما القانونية لمياه دجلة والفرات، غير انهما لم يتوصلا إلى حل مشترك يتفقا عليه لمواجهة سياسة تركيا المائية بل كان الخلاف بينهما هو الابرز في هذه القضية مما جعل من تركيا أن تستغل هذا الخلاف لصالحها، وتاسيساً على ما تناولناه نجد أن المتضرر الاكبر من السياسة المائية لتركيا هو العراق باعتباره الدولة الاخيرة المستفيدة من مياه النهرين، في الوقت الذي سعت تركيا لتوظيف المداخلات الاقتصادية والسياسية التركية تجاه دول المنطقة بما يوفر لها وظيفة مهمة في سياسات رائدة في النظام الاقليمي في الشرق الأوسط، من خلال اصرار تركيا على المضي قدماً في مشروع واسع النطاق في جنوب شرق الاناضول، بهدف تزويد المناطق الحدودية بالطاقة ومصادر الري لجعلها نقطة تجمع للحبوب والفواكه والخضر لدول الشرق الاوسط، واستمرار تمسكها بعدم اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، وانما نهريين عابرين للحدود وبقصد السماح لنفسها باستثمارهما وفقاً لمصلحتها ولبناء السدود وفقا لتصوراتها وبما يسمح لها بتحويلهما ((كورقة سياسية)) مستقبلا للتحكم في حياة سوريا والعراق المائية، وهي تستفيد من خلافات البلدين، بل تعمل على إدامتها بغية بناء مخططاتها المائية بعيدا عن الرؤية العربية الموحدة.

ويمكن تصور دور تركي مؤثر في حالة تعاونها مع الدول العربية المحيطة لايجاد حل لمشكلة المياه يرضي جميع الاطراف، إذ سيؤدي إلى زيادة حجم التفاعل التركي الايجابي مع الدول العربية وان كان هذا الاتجاه لا يرضي اسرائيل والولايات المتحدة، اما في حالة استمرار تركيا على منهجها في عدم مراعاة المصالح العربية في المياه كما ينبغي، وانتهازها لفرصة تدهور الوضع العربي، فان ذلك سيدخل السياسة التركية في مشكلات ستلحق الضرر الكبير بمصالحها وتوجهاتها في المنطقة.

ازاء ما تقدم توصي الدراسة بما ياتي:

١.العمل على إقامة علاقات وثيقة ومتينة من خلال استثمار حجم التشابك الاقتصادي والسياسي مع العراق وسورية من جانب تركيا ويأتي ذلك عن طريق تأطيرها بصيغة ستراتيجية وباتفاقيات اقتصادية وخلق المنظمات المشتركة التي تسمح بالالتقاء الدوري، ولعل من شان ذلك أن يؤدي إلى خلق حالة من التقارب النفسي والسياسي بين النخب السياسية والفكرية بين دول المنطقة ويكون ذلك من خلال جمعيات للصداقة بين تركيا والبلدان العربية.

٢.السعي لتبديد حالة القلق التركي من احتمالات تدهور وضعها الاقتصادي أو القيام بأعمال انتقامية ضدها بسبب طبيعة مواقفها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة وذلك يبث التطمينات والتأكيدات حول وجود الرغبة الصادقة لدول الجوار العربي للتوجه نحو تركيا وبناء اوثق العلاقات معها، ويمكنها من أن تكون شريك اقتصادي وسياسي وأمني للمنطقة مستقبلا كل ذلك يؤدي على المدى البعيد إلى إبعاد تركيا عن بعض المشاريع التي تتبناها الدول الأوربية الغربية والولايات المتحدة وإسرائيل تجاه العرب.

٣.اتباع سياسة إعلامية تتوجه نحو تركيا لخلق نوع من القناعات لدى السياسيين الأتراك بان مصلحتهم تكمن في الاقتراب من العرب عبر التأكيد على أن الولايات المتحدة تعارض قيام دولة تركية قوية في الشرق الأوسط وان عملت على إحياء مثل هذه الاتجاهات فإنها ستستخدم لإشاعة القلق والمشكلات بين الشعبين العربي والتركي وان إسرائيل تعارض الدور القيادي لتركيا في الشرق الأوسط وان تركيا في نظرها هي فقط لإرهاب العرب وان إسرائيل تعمل على إمساك خيوط إلحاق الأذى بالأتراك عن طريق ورقتي الأرمن والأكراد، فضلا عن أن الولايات المتحدة تعمل على إبقاء تركيا أداة تنفيذية في الإستراتيجية الأمريكية وليست لأغراض القيادة والتأثير، كذلك العمل على رفع شعار أن تركيا سلة الغذاء العربي والإسلامي والأتراك اقرب إلى العرب من اليهود والولايات المتحدة وكذلك مساعدة تركيا في حل بعض معضلاتها الاقتصادية من جانب الأسواق العربية. من خلال استيعاب العمالة التركية وفتح الاستثمارات إمام الشركات التركية للعمل في البلدان العربية، وتشجيع السياحة بين الطرفين بأنواعها كافة ، فضلا عن إيجاد تعاون علمي وثقافي بين الجامعات التركية والعربية وزيادة عدد الطلبة الدارسين العرب والأتراك ويكون ذلك من خلال اتفاقات ثقافية في هذا المجال، وبالعكس، وتفّهِم مواقف تركيا وعلاقاتها الدولية واتخاذ المواقف الايجابية إلى جانبها باعتبارها دولة إسلامية وشريك اقتصادي وامني مهم في المنطقة ومحاولة الاتفاق على بعض المحددات الأمنية والسياسية والاقتصادية .

الهوامش

[1] ناجي علي حرج، مشكلة المياه في العلاقات العراقية–السورية–التركية، مظاهر التعاون وجوهر الخلاف، من ابحاث المؤتمر العلمي السنوي الثاني لمنركز الدراسات الدولية ١٩٩٧–١٩٩٨، دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد الخامس، ١٩٩٨، ص٤٦٧.

[2] صبيح بشير عذاب جبر الشمري، اثر المتغير الاوربي في سياسة تركيا الخارجية تجاه الوطن العربي، للمدة من ١٩٥٤–٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص١٦٠–١٦١.

[3] Mostafa kamal Tolba, middle East water issuse: Action and political will, in, international waters of the middle East Edited by, Asit.k. Biswas, oxford University press, 1994, p.1-4

[4] بدأت المشكلة عندما تم رسم خارطة سياسية للمنطقة وضعت فيها ارض عربية غنية بالمياه تحت السيادة التركية كحوضي نهري سيحان وجيحان ومنحدرات المياه الواقعة على سفوح طوروس الجنوبية التي تشمل بلاد مرعش وديار بكر، كذلك تنازل الفرنسيين للاتراك في معاهدة انقرة ١٩٢٠ عن مناطق عينتاب وكلس واورفة وماردين وجزيرة ابن عمر، وذهبت تركيا إلى أبعد من ذلك عندما طالبت باضافة ولاية الموصل إليها لكن عصبة الامم قررت بقائها ضمن العراق عام ١٩٢٦ والاسكندرونة التي نجحت في ضمها عام ١٩٣٩. للمزيد ينظر: محفوظ ، المصدر السابق، ص٣١٦؛ هيثم الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق، وقائع المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، ١٩٩٨، ص١.

[5] يمكن تحديد الواقع الجغرافي لنهري دجلة والفرات، فالواقع الجغرافي لنهر الفرات، يمكن تحديده بانه ينبع من المرتفعات الجبلية الوعرة مرتفعات ارضروم في هضبة ارمينيا في المنطقة المحصورة بين بحيرة وان والبحر الاسود في شرق تركيا ويرفده نهران (مورا) و(قره صو) اللذان يلتقيان في مستنقعات (الازيج)، ليكون نهر الفرات عند مدينة كيبان، ويستمر النهر في جريانه داخل الاراضي التركية لمسافة (٤٢٠) كم، ويتجه غرباً عبر الاناضول ليدخل الحدود السور ية عند مدينة (طرابلس) ويجري فيها لمسافة (٦٨٠) كم، حتى تصب فيه ثلاثة روافد الساجور والبليخ والخابور الذي يعد أهمها، ويكون على بعد (١٥٠) كم من البحر المتوسط، ثم ينجرف شرقا ليدخل الاراضي العراقية عند مدينة حصيبة والبوكمال، ليجري فيها مسافة (١٢٠٠)كم، أي حوالي ٥٢% من طول النهر، وليس له روافد في العراق، فيلتقي في النهاية مع نهر دجلة ليكونا شط العرب الذي يصب في الخليج العربي، ويعاني الفرات من فقدان كميات كبيرة من مياهه بسبب التبخر في فصل الصيف خاصة وانه يسير مسافة طويلة في اراض مكشوفة، اما بالنسبة لنهر دجلة، فانه ينبع من بحيرة كوجك في منطقة صوفي التركية أي من هضبة الاناضول شرق تركيا، تغذيه الثلوج والامطار الساقطة على السفوح الجبلية الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الشرقية وجبال زاجروس في ايران ويكون خط الحدود بين تركيا وسوريا لمسافة (٣٥–٣٧) كم وبين سوريا والعراق مسافة (٧) كم قبل أن يدخل الاراضي العراقية في منطقة فيشخابور في اقصى الشمال، ويبلغ طول النهر من منبعه إلى مصبه في الخليج العربي مع نهر الفرات في مجرى شط العرب المائي في العراق (١٦٥٨)كم منها (٣٠٠) كم في تركيا. لمزيد من التفاصيل: انظر عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٠٤؛ رياض الدباغ، مشكلة المياه في العراق، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٦٢؛ أحمد الرشيدي واخرون، المشكلات المائية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٨.

[6] قيس ناطق محمد، "تركيا وحرب المياه"، مجلة العلوم السياسية، العدد (١٠)، السنة الرابعة، جامعة بغداد، تموز ١٩٩٣، ص١٨.

[7] ماجد داوود ، مسألة المياه والعلاقات مع الجوار، معلومات دولية، عدد ٥، دمشق ١٩٩٨، ص١٤٧–١٤٨.

[8] علي غالب عبد الخالق ، نهر الفرات المشاريع الحالية والمستقبلية في دول اعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي في العراق، مجلة الباحث العربي، عدد٤، لندن، ١٩٩٠، ص٩.

[9] المصدر نفسه، ص١١.

[10] عفيف الراوي، مشكلة المياه في تركيا، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، الحلقة الدراسية الثانية، تركيا الحاضر والمستقبل، مطبوع بالرونيو، بغداد، د.ت، ص١٢.

[١١] خليل ابراهيم الناصري، المصدر السابق، ص١٧٢.
[١٢] نقلا عن صبيح بشير عذاب الشمري، المصدر السابق، ص١٦٢.
[١٣] منها معاهدة لوزان الأولى في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠، حيث تناولت في بعض بنودها قضية الحدود المشتركة بين الدول العربية الحديثة التكوين كالعراق وسوريا وتركيا وكيفية الاستفادة من المياه الجارية بين الطرفين، وبعد عام واحد اجتمعت الاطراف المذكورة مرة اخرى في لندن وعقدوا اتفاقية فرانكلين – بويون في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ واشارت المعاهدة إلى انهار دجلة والفرات والقويقع. للمزيد، ينظر: حامد سلطان، الانهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ، السنة٢٢، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٦؛ عز الدين الخيرو، الفرات في ظل قواعد القانون الدولي، دار الخليل للطباعة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٣٨؛ عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية اتجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٤٤-١٤٥.
[١٤] مجدي صبحي، "مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الاطراف"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد ٧، القاهرة، في كانون الثاني ١٩٩٢، ص١٦.
[١٥] محمد جواد علي المبارك ، اثر المياه في العلاقات بين الدول ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١١٤.
[١٦] الخيرو، المصدر السابق، ٢٣٦.
[١٧] R. Trask Roger, The United state Response to Turkish Nationalism and Reform 1914-1939, p. 12-16
[١٨] وفيق حسين الخشاب، "الاطار الدولي للموارد المائية في العراق"، مجلة الاستاذ، العدد ١٥، المجلد ١٥، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٦٧-١٩٦٨، ص٤٠٨-٤١١؛ دلي، المصدر السابق، ص ١١.
[١٩] صبحي، المصدر السابق، ص ١٦؛ الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات، ص ٧.
[٢٠] دليّ، المصدر السابق، ص ١١؛ علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ٣٢-٣٤.
[٢١] نصيف جاسم المطلبي، "العلاقات العراقية السورية التركية في ضوء المياه المشتركة وافاقها المستقبلية"، مجلة اوراق تركية معاصرة، العدد (٣)، السنة الثانية، ١٥ كانون الأول ١٩٨٩، ص٤٠.
[٢٢] د. ك. و، وثائق البلاط الملكي، المعاهدة العراقية – التركية ١٩٤٦، ملفة رقم ٣١١، و١، ص٢؛ مصطفى الحفناوي، قانون البحار الدولي، ج١، المطبعة الانجلو – مصرية، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٠١.
[٢٣] خضع مفهوم النهر الدولي لكثير من التطور والاتساع عبر التاريخ، وذلك تبعا لتطور النظرة إلى استخدامات المياه خلال حقب زمنية طويلة، فبعدما كانت الشؤون الملاحية الاطار الذي تحددت ضمنه النظرة إلى الانهار الدولية وصيغت عبره الافكار حول محلية أو دولية الانهار اصبحت المجالات الجديدة التي كان للعلم فضل كبير في اكتشافها كالري وتوليد الطاقة الكهربائية مؤشراً تقاس على اساسه دولية الانهار أو محليتها. فقد تطور مفهوم النهر الدولي واتسع نطاقه حديثاً عما كان عليه الحال سابقا وذلك تبعا لتطور واتساع افاق استخدامات مياه الانهار الدولية للتقدم الذي طرأ على الاستخدامات المستجدة والمتنوعة لمياه الانهار، فقد كانت الملاحة ومشاكل الحدود المتاخمة هي الاطار الذي تدور فيه وتصاغ عبره الافكار الفقهية التي تعالج مشاكل واستخدامات الانهار، لذلك كانت عبارة (النهر الدولي) تطلق على (مجاري الانهار الصالحة والتي تفصل أو تخترق في جريانها عدة دول) وتمثل لها منفذاً بحريا وهي على نوعين:
أ- الانهار المشتركة التي تشترك في مجاريها اكثر من دولة مثل نهر الدانوب الذي يتابع في مسيرته مخترقاً اقاليم عدة دول وهي المانيا والنمسا ويوغسلافيا.
ب- الانهار الحدودية أو العابرة للحدود المتاخمة والفاصلة بين اقليمي دولتين أو اكثر مثل نهر الراين الفاصل بين المانيا وسوسيرا. للمزيد، ينظر: شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة، شكر الله خليفة، الدار الاهلية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٠٣؛ جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية – الايرانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠، ص٣٤٦؛ ممدوح توفيق القاضي، استغلال الانهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الاردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٧، ص٧.
[٢٤] الخيرو، المصدر السابق،ص ٩٨.
[٢٥] الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات، ص ٧.
[٢٦] الخشاب، المصدر السابق، ص ٤١٠.

[٢٧] الخيرو، المصدر السابق، ص ٩٨.
[٢٨] المصدر نفسه، ص ٩٨.
[٢٩] الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات، ص ٧.
[٣٠] الرشيدي، واخرون، المصدر السابق، ص ٣٤–٣٥؛ أحمد علي مداح، "ازمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٧٨؛ صباح محمود محمد وعبد الامير عباس، السياسة المائية التركية، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٣؛ منذر خدام، الامن المائي العربي الواقع والتحديات، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٣٩.
[٣١] صبرية أحمد لافي، السياسة المائية في تركيا، بغداد، ١٩٨٤، ص١٠.
[٣٢] فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في مجال النفط والمياه ١٩٧٠–١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧، ص١٤٥.
[٣٣] مركز البحوث والدراسات، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، وزارة الخارجية، إدارة مجاري المياه الاقليمية والعابرة للحدود، انقرة، ١٩٩٧، ص٢٥–٢٧؛ خالد محمد عبد الحليم الاصور، حقوق سوريا والعراق دولتي المصب مع تركيا دولة المنبع في التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات، ضمن وقائع المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، ١٩٩٨، ص١٥.
[٣٤] الرشيدي واخرون،المصدر السابق،ص٢١.
[٣٥] سحر عبد المجيد المجالي، الاتفاقيات الدولية لاحواض الانهار المشتركة الاطار التاريخي، ضمن وقائع المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، ١٩٩٨، ص٢٩.
[٣٦] صحيفة اضواء الانباء التركية، العدد (٣٧) في ٩ ايلول ١٩٨٨.
[٣٧] تتوزع المياه السطحية في تركيا على (٢٦) حوضاً وتتركز الكميات الاكبر من المياه في حوضي دجلة والفرات في شرقي البلاد، والتي تشكل نسبة ٣,٤% من اجمالي المياه السطحية في تركيا، وهي ذات قدرة كهرومائية تقدر بحوالي (٥١٣٧١) ميكاواط، والتي تولد ما مقداره (٤٤٩) مليار كيلوواط/ ساعة،= = وتشكل القدرة الكامنة في نهري دجلة والفرات نحو (٤٧,٨%) من اجمالي القوة الكهرومائية في تركيا ولديها المياه الجوفية بكميات كبيرة تبلغ (١٨) مليار م٣ أي نسبة ١٠% من اجمالي المياه السطحية، وتبلغ مساحة الاراضي القابلة للزراعة في تركيا نحو (٢٨) مليون هكتار، منها نحو (٨,٥) مليون هكتار قابلة للزراعة المروية. إن الاتراك يدركون جيدا انهم يمكن أن يستخدموا هذه الثروة الكبيرة والفاعلة لاهداف واغراض اقتصادية وسياسية واجتماعية. ينظر: حمدان ناجي نوماس، "الموارد المائية في تركيا وافاق التعاون الاقليمي، ندوة تركيا وايران التوجهات والمحددات نحو الخليج العربي"، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، نيسان ١٩٩٣، ص٢، وتقدر مصادر المياه السطحية الجوفية في تركيا بـ ٢١٤ مليار م٣، وهذه الكمية اقل قليلاً من حجم المياه السطحية العربية البالغة ٢٣١ م٣، وهو ما يفوق حاجة تركيا السنوية التي تقدر بـ ٩٥ م٣ هذا يعني أن تركيا تمتلك فائض مائي كبير، يعول الاتراك استخدام هذا المورد لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية من خلال تنفيذها لعدة مشاريع لتخزين المياه. للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد الاشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٣٩؛ العجيلي، المصدر السابق، ص ٢٤.
[٣٨] الرشيدي، واخرون، المصدر السابق، ص ٣٤–٣٥؛ أحمد علي مداح، "ازمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٧٨؛ صباح محمود محمد وعبد الامير عباس، السياسة المائية التركية، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٣؛ منذر خدام، الامن المائي العربي الواقع والتحديات، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٣٩.
[٣٩] صبرية أحمد لافي، السياسة المائية في تركيا، بغداد، ١٩٨٤، ص١٠.
[٤٠] فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في مجال النفط والمياه ١٩٧٠–١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧، ص١٤٥.
[٤١] مركز البحوث والدراسات، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، وزارة الخارجية، إدارة مجاري المياه الاقليمية والعابرة للحدود، انقرة، ١٩٩٧، ص٢٥–٢٧؛ خالد محمد عبد الحليم الاصور، حقوق سوريا والعراق دولتي المصب مع تركيا دولة المنبع في التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات، ضمن وقائع المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، ١٩٩٨، ص١٥.

[٤٢] الرشيدي واخرون، المصدر السابق، ص ٢١.
[٤٣] جلال عبد الله معوض، "مياه الفرات والعلاقات العربية – التركية"، مجلة شؤون عربية، العدد ٦٥، بيروت، ١٩٩١، ص١٩٥.
[٤٤] معوض، "مياه الفرات والعلاقات العربية – التركية"، ص ٤٢–٤٤.
[٤٥] المنصور، المصدر السابق، ص ١٤٩؛ التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ص ١٠٤.
[٤٦] Water resources of the world, selected, statistic water information center, I. N. G (New Yor 1975 p.203;
عباس قاسم، "الاطماع بالمياه العربية وابعادها الجيوبوليتيكية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٤، اب ١٩٩٣، ص٢٨
[٤٧] ناجي علي، "مشكلة المياه في العلاقات السورية – التركية"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٥٠٨؛ فكرت نامق عبد الفتاح، "الخلاف المائي التركي – السوري – العراقي، خلفياته وابعاده واحتمالياته المستقبلية"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٤٤٦.
[٤٨] مركز البحوث والدراسات، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، ص٣٠.
[٤٩] الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات، ص ١٣؛ جلال عبد الله معوض، "تركيا والامن القومي والسياسة المائية والاقليات"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٠، السنة ١٥، بيروت، ١٩٩٢، ص٩٧.
[٥٠] الاصور، المصدر السابق، ص ١٧؛ عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الاسرائيلية، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٧٩.
[٥١] الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات، ص ١٣.
[٥٢] الاصور، المصدر السابق، ص ١٩.
[٥٣] ريان ذنون محمود العباسي، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق ١٩٢١–١٩٧٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص١٠٤؛
– The middle East Journal, No.76, February, 1981, p.49.
[٥٤] علي احسان باغيش، "اشكالية المياه واثرها في العلاقات التركية – العربية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، بيروت، ١٩٩٥، ص١٦٨؛ مهدي محمد علي الصحاف وكاظم موسى محمد الحسن، "سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الامن المائي العربي"، مجلة أوراق تركية معاصرة، العدد ٣، السنة ٢، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٦.
[٥٥] الوثائق العربية لسنة ١٩٦٩، ص٨٥.
[٥٦] العبيدي، المصدر السابق ، ص ٩٥.
[٥٧] إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٦٦.
[٥٨] وثائق وزارة الخارجية العراقية، تقرير السفارة العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية، المرقم ٢٤٦/١٢/٤ في ١ حزيران ١٩٧١، نقلاً عن العبيدي ، المصدر السابق، ص٩٥.
[٥٩] وثائق وزارة الخارجية العراقية، تقرير السفارة العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية، مفاوضات الوفد العراقي مع الاتراك، المرقم ٢٦٥/١٢/٤ في ١ تموز ١٩٧١.
[٦٠] علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، دار رياض الريس للنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص١٤.
[٦١] محمد وعباس، المصدر السابق، ص ٦٣؛ صادق، المصدر السابق، ص ٢٦٧؛ المطلبي، المصدر السابق، ص ٥٢.
[٦٢] الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤، و ٨٤، ص٩٢.
[٦٣] الجبار مصطفى النعيمي، "الانهار الدولية في ضوء احكام القانون الدولي، ندوة الانهار العراقية واحكام القانون الدولي "، مركز الدراسات الاقليمية بالتعاون مع قسم هندسة الري والبزل ونقابة المهندسين العراقيين فرع نينوى، في ٩ تسرين الثاني ١٩٩٧، ص٢٩؛ المبارك، المصدر السابق، ص٢٥١.
[٦٤] العبيدي، المصدر السابق، ص ١٠٦–١٠٧؛ المطلبي، المصدر السابق، ص ٥٣.
[٦٥] صادق، المصدر السابق، ص ٢٧٨؛ إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٧١–١٧٢.
[٦٦] وقد تزامن املاء سد كيبان مع املاء سد الطبقة في سوريا، الامر الذي ادى إلى انخفاض وارد النهر إلى العراق خلال عامي ١٩٧٤–١٩٧٥، إلى مستوى ٣٠% من ايراده الطبيعي كما تسبب في حدوث اضرار كبيرة

اثرت سلبا على الحياة الاقتصادية في العراق. ينظر: النعيمي، تركيا والوطن العربي، المصدر السابق، ص٢٣٠؛ العبيدي، المصدر السابق، ص ١١٤؛ علي غالب عبد الخالق، "المشاريع الحالية والمستقبلية في دول اعالي النهر وتاثيراته على الوارد المائي إلى العراق"، مجلة الباحث العربي، العدد ٢٤، مركز الدراسات العربية، لندن، تموز – ايلول ١٩٩٠، ص١٣.

[٦٧] الجمهورية العراقية، وزارة الري، تقرير الوفد العراقي عن مفاوضات الفرات بين تركيا والعراق وسوريا للفترة من ٢–٧ أيار ١٩٧٤، المرقم ٣٧ في ٢٧ أيار ١٩٧٤؛ حاقان طاناش، مشكلة المياه في المنطقة، وجهة نظر تركية، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٨٥.

[٦٨] عبد الغني عبد الله المشهداني، "الموقف المائي المطلوب من دول المصب لمواجهة دول المنبع في حوضي دجلة والفرات"، دراسات تركية، ملحق تنمية الرافدين، العدد ٥٤، المجلد٣٠، ١٩٩٨، ص٧.

[٦٩] جون بولوك وعادل درويش، حروب المياه – الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، ترجمة هاشم احمد محمد، المجلس الأعلى للثقافة، دمشق، ١٩٩٩، ص٩٥.

[٧٠] إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٧٦.

[٧١] الخيرو، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

[٧٢] اسامة جبار مصلح، "معادلة المياه في العلاقات الاقتصادية التركية"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٤، ١٩٩٧، ص١٩٦.

[٧٣] مانجو، العلاقات العربية التركية في بيئة اقليمية ودولية متغيرة، المصدر السابق، ص٢١؛ لينور مارتن، الامن القومي التركي في الشرق الاوسط، ترجمة خليل علي مراد، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ١٩.

[٧٤] باغيش والمجذوب، المصدر السابق، ص ١٩٥؛
– Ekrem memis, Kaynayan Kazan: Ortadogu, konya, 2002, s.222.

[٧٥] العبيدي، المصدر السابق، ص ٧٩–٨٦.

[٧٦] سري الدين، المصدر السابق، ص ٢٧٤؛ الرشيدي واخرون، المصدر السابق، ص ٣٦–٣٧.

[٧٧] مركز البحوث والدراسات، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، ص ٢٥–٢٧؛ مأمون كيوان، "الخلاف المائي التركي– السوري– العراقي"، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٧، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٣٣.

[٧٨] مركز البحوث والدراسات، المصدر نفسه ، ص ٢٧–٢٩.

[٧٩] William Paul, "Turkeys H20 Diplomacy in the middle East security Dialogue", Vol.32– No.1 March 2001, p.37P؛

المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، ص ١٠٠.

[٨٠] عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ٢١.

[٨١] نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، ١٩٩٤، ص١٩٩.

[٨٢] مانجو، تركيا والعرب، ص٢٢، معوض، تركيا والامن القومي العربي، ص ٩٤؛ المبارك، المصدر السابق، ص٤٠–٤٣؛
Rustow, op. cit, p.121.

[٨٣] نبيل السمان، المصدر السابق،ص١٩٩.

[٨٤] حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ص٣٥٢؛ حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم ووقت الحرب، دار النهضة العربية، ط٦، القاهرة، ١٩٨٦، ص٥٧٤.

[٨٥] يختصر سليمان ديميريل الامال التي يعلقها الاتراك على انجاز مشروع (GAP) بالقول أن (كاب) هو رمز المعركة المفتوحة مع البطالة والفقر والحرمان، ويذهب توركوت اوزال رئيس الجمهورية أبعد من ذلك معطيات المشروع دلالات تاريخية عندما قال في كلمته اثناء افتتاح سد اتاتورك في ٢٤ تموز ١٩٩٢ أن هذا الانجاز هو رمز لمواجهة التاريخ الذي شهد هزيمتنا امام الغرب منذ تراجعنا امام فينا إلى الان،وضع اوزال كامل تركيا فقي المستقبل عندما قال "أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن تركيا" وقد عَرَف ديميريل مشروع الكاب بانه لا يخترق الجبال بل العصر. وهو أول مشروع تنمية اقليمي في تركيا واحد المشاريع الاكثر تغييرا في العالم، أن كان على المستوى الزراعي والصناعي والطاقة أو على مستوى التغييرات الاجتماعية والسياسية، والذي يستهدف تحويل تركيا إلى (كاليفورنيا جديدة) وقد يواجه صعوبات ومشكلات لا تقتصر على الصعيد المحلي فقط بل قد تشمل الدول المجاورة، لتركيا أيضاً. للمزيد ينظر: جلال عبد الله معوض، (العرب وتركيا ١٩٩٧)، تقرير حال

الامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٠؛ حديث للرئيس التركي ديميريل، اجراه إبراهيم نافع، صحيفة الاهرام في ١٦ ايلول ١٩٩٧. بدأ تنفيذ مشروع (الكاب) في عام ١٩٦٥ وتبلغ مساحة المنطقة التي يقام عليها هذا المشروع (٧٣,٨٦٣)كم٢ أي (٩,٥%) من مجموع مساحة تركيا، وتضم ستة اقاليم، سبرت، ديار بكر، ماردين اديمان، اورفة وغازي عنتاب، وتتاخم معظم اراضي منطقة المشروع الحدود السورية بينما يتاخم الجزء الباقي حدود الاراضي العراقية، وتبلغ تكلفة خطة المشروع ما يقارب (٢١) مليار دولار أي ١,٥ مليون دولار يوميا لمدة تبلغ حوالي ٤٠ عاما تبدء من عام ١٩٦٥. لمزيد من التفاصيل، ينظر: مؤسسة تخطيط الدولة، ملخص للخطة الرئيسة لمشروع السكان، انقرة، ١٩٩٠، ص١٨؛ ولمزيد من المعلومات الوافية عن هذا المشروع، أيضاً ينظر: ريان ذنون محمود حسن العباسي، مشروع جنوب شرقي الاناضول وتاثيره في العلاقات العربية – التركية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص٢-١٣٤؛ وسام شاكر الهاشمي، "التآمر على المياه العربية مشروع تنمية هضبة الاناضول (مشروع الكاب) واثاره السلبية على مياه دجلة والفرات"، مجلة الجيولوجية والتنمية، العددين ١-٢، كانون الثاني – حزيران ١٩٩٧، ص٥؛
John Holasre, The Hyder – imperative of Turky for Energy, the middle east jornal, vol. 40, No.1 , 1986, p.18.

[٨٦] سلطان، المصدر السابق، ص ٥٧٤.

[٨٧] باغيش والمجذوب، المصدر السابق، ص ١٦٥-٢١٤؛ علي غالب عبد الخالق، الموارد المائية ومشاريع الري والتخزين في تركيا، وزارة الري، دراسة غير منشورة، ١٩٨٩، ص٣؛ فاروق توفيق عبد الرزاق، "تركيا وبداية الصراع على المياه مع العراق وسوريا"، دراسات، العدد ٩٨، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٨.

[٨٨] معوض، تركيا والامن القومي العربي، ص ٩٤؛ حميد فارس حسن سليمان، السياسة المائية التركية واثرها على دول الجوار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللعلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٦٧.

[٨٩] الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، الحكومة المنسية التركية واختيارات المرحلة القادمة، دائرة البحوث وتحليل المعلومات، د. ت، ص٢٤.

في دراسة حديثة نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن اظهرت أن مشكلات المياه في منطقة الشرق الأوسط ستسبب اضطرابا لا مثيل له في المنطقة، وسوف تعمل في حدوث الازمة عوامل سياسية وتاريخية بالاضافة إلى العوامل الكمية والنوعية. وكانت تلك الدراسة اجراها عدد من الباحثين المرتبطين بمركز جويس ستار ودانيال ستول وبالتعاون مع جماعة من كبار المسؤولين الامريكان وممثلين عن شركات واكاديميين، والغرض منها هو لفت انتباه الوكالات الحكومية في الولايات المتحدة إلى النقص الوشيك الحدوث في المياه في الشرق الأوسط. ينظر: مشكلة المياه في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠، دراسة اعدتها مؤسسة CSIS الامريكية، في مجلة ميدل ايست ريفيو، الجزء ٢١، الرقم، ٦، ١٥ آذار ١٩٨٨، ص١٣.

[٩٠] لمزيد من التفاصيل، ينظر: جلال عبد الله معوض، عباس قاسم، تعقيب (١، ٢) على ورقتي "بحث اشكالية المياه واثرها في العلاقات التركية العربية"، ندوة العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة، المصدر السابق، ص ٢١٠-٢٢٥.

[٩١] اندرو مانجو، "تركيا والعرب بعد حرب الخليج"، مجلة الباحث العربي، العدد ٢٧، مركز الدراسات العربية، لندن، ١٩٩١، ص٢٢.

[٩٢] نقلا عن معوض، تركيا والامن القومي العربي، ص ٩٦؛ المجذوب، المصدر السابق، ص ١٩٤؛ باغيش، المصدر السابق، ص١٧٨-١٧٩؛ معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج "الجوانب السياسية والاقتصادية"، مجلة شؤون عربية، العدد ٦٩، آذار ١٩٩٢، ص١٣٤.

[٩٣] نقلا عن باغيش، المصدر السابق، ص ١٧٩؛ سعود محمد حبيب، التهديدات الاسرائيلية للامن المائي العربي، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد القائد المؤسس الملغى، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص٢٣٢.

[٩٤] محمد جواد علي المبارك، "تركيا ومشاريع المياه الشرق اوسطية"، نشرة مركز الدراسات الدولية، العدد ١٥، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٣٣.

[٩٥] اندرو مانجو، "تركيا والعرب بعد حرب الخليج"، مجلة الباحث العربي، العدد ٢٧، مركز الدراسات العربية، لندن، ١٩٩١، ص٢٢.

[٩٦] مصلح، المصدر السابق، ص١٩٦؛ فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة في الشرق الأوسط، دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا، ١٩٩٨، ص٤٥.

[٩٧] مانجو، تركيا والعرب، ص٢٢، معوض، تركيا والامن القومي العربي، ص ٩٤؛ المبارك، المصدر السابق، ص٤٠–٤٣؛Rustow, op. cit, p.121 .

[٩٨] العجيلي، المصدر السابق، ص ٢٣؛ كوثر طه، مسألة المياه في العلاقات العراقية – التركية، الباحث، نشرة البحوث والدراسات السياسية، العدد (٦)، السنة الثالثة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، آذار ٢٠١٠، ص٨.

[٩٩] ناهض محمد صالح واحمد عبدالله الماضي ،افكار ومشاريع التجارة المياه في الشرق الاوسط وابعادها السياسية والاقتصادية ،مصدر سبق ذكره،ص٩٩–ص١٠٠.

[١٠٠] المصدر نفسه.

[١٠١] عوني عبد الرحمن السبعاوي ، المصدر السابق ، ص٢٠.

[١٠٢] عبدالغني محمد عبدالعزيز الدوري ،المصدر السابق،ص٨٣ .

[١٠٣] المصدر نفسه،ص٨٤.

[١٠٤] عبد الستار سليمان حسين ،"مشاريع جنوب الاناضول (الكاب)الجوانب الفنية "،مجلة دراسات اجتماعية ،العدد ٧،بغداد ،٢٠٠٠،ص٢٥.

[١٠٥] المصدر نفسه ،ص٢٥–٢٦ص.

[١٠٦] فاتن خالد العاني ، التصاريف الواطئة لنهر الفرات واثرها على الأنتاج الزراعي ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن رشد ،رشالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٠، ص٤٦.

[١٠٧] عبد الستار سلمان حسين ، المصدر السابق ،ص٢٦.

[١٠٨] عبدالستار سلمان حسين، المصدر السابق ،ص٢٦.

[١٠٩] المصدر نفسه،ص٢٨.

[١١٠] احمد عمر احمد الراوي ،مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراته في الامن الغذائي ،اطروحة دكتوراة غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،١٩٩٩،ص ٧٥.

[١١١] عبد الستار سلمان حسين ،المصدرالسابق ،ص٤٩.

[١١٢] عبد الستار سلمان حسين ،المصدر السابق،ص٤٩.

[١١٣] محمود علي الداوود،"مخاطر المشاريع التركية المقبلة على نهر الفرات "،مجلة افاق عربية ،بغداد ،العدد ٩ ،١٩٩٩ ،ص٤٦.

[١١٤] المصدر نفسه،ص٤٦.

[١١٥] المصدر نفسه،ص٤٧.

المصادر العربية والاجنبية

ماجد داوود ، مسألة المياه والعلاقات مع الجوار، معلومات دولية، عدد ٥، دمشق ١٩٩٨.

عفيف الراوي، مشكلة المياه في تركيا، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، الحلقة الدراسية الثانية، تركيا الحاضر والمستقبل، مطبوع بالرونيو، بغداد، د.ت.

ناجي علي حرج، مشكلة المياه في العلاقات العراقية–السورية–التركية، مظاهر التعاون وجوهر الخلاف، من ابحاث المؤتمر العلمي السنوي الثاني لمنركز الدراسات الدولية ١٩٩٧–١٩٩٨، دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد الخامس،١٩٩٨.

[١١٥] صبيح بشير عذاب جبر الشمري، اثر المتغير الاوربي في سياسة تركيا الخارجية تجاه الوطن العربي، للمدة من ١٩٥٤–٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣.

Mostafa kamal Tolba, middle East water issuse: Action and political will, in, (international waters of the middle East Edited by, Asit.k. Biswas, oxford University press, 1994, p.1–4

عقيل سعيد محفوظ ، سوريا وتركيا ، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٣١٦؛ هيثم الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق، وقائع المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، ١٩٩٨.

عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٠٤؛ رياض الدباغ، مشكلة المياه في العراق، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩٤،
أحمد الرشيدي واخرون، المشكلات المائية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٨.
قبس ناطق محمد، "تركيا وحرب المياه"، مجلة العلوم السياسية، العدد (١٠)، السنة الرابعة، جامعة بغداد، تموز ١٩٩٨.
حامد سلطان، الانهار الدولية في العالم العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ، السنة٢٢، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٦
عز الدين الخيرو، الفرات في ظل قواعد القانون الدولي، دار الخليل للطباعة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٣٨
عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية اتجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠
مجدي صبحي، "مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الاطراف"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد ٧، القاهرة، في كانون الثاني ١٩٩٢
محمد جواد علي المبارك ، اثر المياه في العلاقات بين الدول ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤
(١١٥) R. Trask Roger, The United state Response to Turkish Nationalism and Reform 1914–1939, p. 12–16
وفيق حسين الخشاب، "الاطار الدولي للموارد المائية في العراق"، مجلة الاستاذ، العدد ١٥، المجلد ١٥، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٦٧–١٩٤١
خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص ١١.
علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٧
نصيف جاسم المطلبي، "العلاقات العراقية السورية التركية في ضوء المياه المشتركة وافاقها المستقبلية"، مجلة اوراق تركية معاصرة، العدد (٣)، السنة الثانية، ١٥ كانون الأول ١٩٨٩
د. ك. و، وثائق البلاط الملكي، المعاهدة العراقية – التركية ١٩٤٦، ملفة رقم ٣١١، و١، ص٢؛ مصطفى الحفناوي، قانون البحار الدولي، ج١، المطبعة الانجلو – مصرية، القاهرة، ١٩٦٢،

شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة، شكر الله خليفة، الدار الاهلية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٠٣؛ جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية – الايرانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠
ممدوح توفيق القاضي، استغلال الانهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الاردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٧
سحر عبد المجيد المجالي، الاتفاقيات الدولية لاحواض الانهار المشتركة الاطار التاريخي، ضمن وقائع المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، ١٩٩٨
صحيفة اضواء الانباء التركية، العدد (٣٧) في ٩ ايلول ١٩٨٨.
حمدان ناجي نوماس، "الموارد المائية في تركيا وافاق التعاون الاقليمي، ندوة تركيا وايران التوجهات والمحددات نحو الخليج العربي"، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، نيسان ١٩٩٣
محمد الاشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١
أحمد علي مداح، "ازمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٧٨؛ صباح محمود محمد وعبد الامير عباس، السياسة المائية التركية، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٣؛ منذر خدام، الامن المائي العربي الواقع والتحديات، بيروت، ٢٠٠١
صبرية أحمد لافي، السياسة المائية في تركيا، بغداد، ١٩٨٤
فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في مجال النفط والمياه ١٩٧٠–١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧

مركز البحوث والدراسات، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، وزارة الخارجية، إدارة مجاري المياه الاقليمية والعابرة للحدود، انقرة، ١٩٩٧
خالد محمد عبد الحليم الاصور، حقوق سوريا والعراق دولتي المصب مع تركيا دولة المنبع في التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات، ضمن وقائع المؤتمر السنوي الثالث، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مصر، ١٩٩٨
جلال عبد الله معوض، "مياه الفرات والعلاقات العربية – التركية"، مجلة شؤون عربية، العدد ٦٥، بيروت، ١٩٩١،
Water resources of the world, selected, statistic water information center, I. N. G New York, 1975
عباس قاسم، "الاطماع بالمياه العربية وابعادها الجيوبوليتيكية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٤، اب ١٩٩٣، ص٢٨.
ناجي علي، "مشكلة المياه في العلاقات السورية – التركية"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨
فكرت نامق عبد الفتاح، "الخلاف المائي التركي – السوري – العراقي، خلفياته وابعاده واحتمالياته المستقبلية"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨
جلال عبد الله معوض، "تركيا والامن القومي والسياسة المائية والاقليات"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٠، السنة ١٥، بيروت، ١٩٩٢
عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الاسرائيلية، بيروت، ١٩٩٧،
ريان ذنون محمود العباسي، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق ١٩٢١–١٩٧٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠
– The middle East Journal, No.76, February, 1981, p.49.
علي احسان باغيش، "اشكالية المياه واثرها في العلاقات التركية – العربية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، بيروت، ١٩٩٥
مهدي محمد علي الصحاف وكاظم موسى محمد الحسن، "سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الامن المائي العربي"، مجلة أوراق تركية معاصرة، العدد ٣، السنة ٢، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ١٩٨٩
وثائق وزارة الخارجية العراقية، تقرير السفارة العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية، المرقم ٢٤٦/١٢/٤ في ١ حزيران ١٩٧١
(١١٥) وثائق وزارة الخارجية العراقية، تقرير السفارة العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية، مفاوضات الوفد العراقي مع الاتراك، المرقم ٢٦٥/١٢/٤ في ١ تموز ١٩٧١.
علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، دار رياض الريس للنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٦

الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤
عبد الجبار مصطفى النعيمي، "الانهار الدولية في ضوء احكام القانون الدولي، ندوة الانهار العراقية واحكام القانون الدولي"، مركز الدراسات الاقليمية بالتعاون مع قسم هندسة الري والبزل ونقابة المهندسين العراقيين فرع نينوى، في ٩ تسرين الثاني ١٩٩٧
علي غالب عبد الخالق، "المشاريع الحالية والمستقبلية في دول اعالي النهر وتأثيراته على الوارد المائي إلى العراق"، مجلة الباحث العربي، العدد ٢٤، مركز الدراسات العربية، لندن، تموز – ايلول ١٩٩٠
الجمهورية العراقية، وزارة الري، تقرير الوفد العراقي عن مفاوضات الفرات بين تركيا والعراق وسوريا للفترة من ٢–٧ أيار ١٩٧٤، المرقم ٣٧ في ٢٧ أيار ١٩٧٤؛ حاقان طاناش، مشكلة المياه في المنطقة، وجهة نظر تركية، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩٤
عبد الغني عبد الله المشهداني، "الموقف المائي المطلوب من دول المصب لمواجهة دول المنبع في حوضي دجلة والفرات"، دراسات تركية، ملحق تنمية الرافدين، العدد ٥٤، المجلد٣٠، ١٩٩٨
جون بولوك وعادل درويش، حروب المياه – الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، ترجمة هاشم احمد محمد، المجلس الأعلى للثقافة، دمشق، ١٩٩٩
اسامة جبار مصلح، "معادلة المياه في العلاقات الاقتصادية التركية"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٤، ١٩٩٧

مانجو، العلاقات العربية التركية في بيئة اقليمية ودولية متغيرة، المصدر السابق، ص٢١؛ لينور مارتن، الامن القومي التركي في الشرق الاوسط، ترجمة خليل علي مراد، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥،
– Ekrem memis, Kaynayan Kazan: Ortadogu, konya, 2002
مأمون كيوان، "الخلاف المائي التركي– السوري– العراقي"، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٧، القاهرة، ١٩٩٦
) William Paul, "Turkeys H20 Diplomacy in the middle East security Dialogue", Vol.32– No.1 March 2001
نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، ١٩٩٤.
حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩٧٢، ص٣٥٢؛ حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم ووقت الحرب، دار النهضة العربية، ط٦، القاهرة، ١٩٨٦
جلال عبد الله معوض، (العرب وتركيا ١٩٩٧)، تقرير حال الامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
حديث للرئيس التركي ديميريل، اجراه إبراهيم نافع، صحيفة الاهرام في ١٦ ايلول ١٩٩٧.
ريان ذنون محمود حسن العباسي، مشروع جنوب شرقي الاناضول وتاثيره في العلاقات العربية – التركية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، د.ت.
وسام شاكر الهاشمي، "التآمر على المياه العربية مشروع تنمية هضبة الاناضول (مشروع الكاب) واثاره السلبية على مياه دجلة والفرات"، مجلة الجيولوجية والتنمية، العددين ١–٢، كانون الثاني – حزيران ١٩٩٧.
John Holasre, The Hyder – imperative of Turky for Energy, the middle east jornal, vol. 40, No.1 , 1986, p.18.
علي غالب عبد الخالق، الموارد المائية ومشاريع الري والتخزين في تركيا، وزارة الري، دراسة غير منشورة، ١٩٨٩.
فاروق توفيق عبد الرزاق، "تركيا وبداية الصراع على المياه مع العراق وسوريا"، دراسات، العدد ٩٨، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٩٦.
معوض، تركيا والامن القومي العربي، ص ٩٤؛ حميد فارس حسن سليمان، السياسة المائية التركية واثرها على دول الجوار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللعلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، الحكومة المنسية التركية واختيارات المرحلة القادمة، دائرة البحوث وتحليل المعلومات، د. ت،.
مشكلة المياه في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠، دراسة اعدتها مؤسسة CSIS الامريكية، في مجلة ميدل ايست ريفيو، الجزء ٢١، الرقم، ٦، ١٥ آذار ١٩٨٨.
جلال عبد الله معوض، عباس قاسم، تعقيب (١، ٢) على ورقتي "بحث اشكالية المياه واثرها في العلاقات التركية العربية"، ندوة العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة،
اندرو مانجو، "تركيا والعرب بعد حرب الخليج"، مجلة الباحث العربي، العدد ٢٧، مركز الدراسات العربية، لندن، ١٩٩١.
فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة في الشرق الأوسط، دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا، ١٩٩٨،
كوثر طه، مسألة المياه في العلاقات العراقية – التركية، الباحث، نشرة البحوث والدراسات السياسية، العدد (٦)، السنة الثالثة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، آذار ٢٠١٠
محمد مصطفى شحاتة، "الحركة الكردية في العراق وتركيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٢.
محمد صالح العجيلي، "متغير المياه في العلاقات السورية التركية"، اوراق الندوة التي عقدها مركز دراسات وبحوث الوطن العربي لمناقشة التوتر في العلاقات التركية – العربية، تركيا – سوريا والامن القومي العربي، أوراق عربية، العدد ١٨، ١٩٩٨.
النعيمي، الاسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية – التركية، في كتاب العلاقات العربية – التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٥.
Rahmi Cunduz, Iraq, Syria and Turky water politics and Kurds, Turkish Daily News, (IDN, 8–5, 1990

معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج "الجوانب السياسية والاقتصادية"، مجلة شؤون عربية، العدد ٦٩، آذار ١٩٩٢.
سعود محمد حبيب، التهديدات الاسرائيلية للامن المائي العربي، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد القائد المؤسس الملغى، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧.
محمد جواد علي المبارك، "تركيا ومشاريع المياه الشرق اوسطية"، نشرة مركز الدراسات الدولية، العدد ١٥، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

المصادر باللغة الإنكليزية

References

Majed Dawood, Water and Relationships with the Neighborhood, International Information, No. 5, Damascus 1998.
Afif al-Rawi, The Water Problem in Turkey, Higher Institute for National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, Second Seminar, Present and Future Turkey, Printed in Runic, Baghdad, D.T.
Naji Ali Haraj, The water problem in Iraqi-Syrian-Turkish relations, aspects of cooperation and the essence of the dispute, from the researches of the second annual scientific conference of the Center for International Studies 1997-1998, strategic studies, University of Baghdad, Center for International Studies, Baghdad, the fifth issue, 1998.
Sobeih Bashir Azab Jabr Al-Shammari, the effect of the European variable on Turkey's foreign policy towards the Arab world, for the period from 1954-2002, unpublished Master Thesis, Higher Institute of Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2003.
Mostafa kamal Tolba, middle East water issuse: Action and political will, in، international waters of the middle East Edited by, Asit.k. Biswas, oxford University press, 1994, p. 1-4
Aqil Saeed Mahfouz, Syria and Turkey, the current reality and future prospects, Center for Arab Unity Studies, 1st edition, Beirut, 2009, p. 316; Haitham Al-Kilani, the issue of the Tigris and Euphrates rivers between Turkey, Syria and Iraq, Proceedings of the third annual conference, Arab Water and the Challenges of the Twenty-first Century, Center Future Studies, Assiut University, Egypt, 1998.
Abdul-Malik Khalaf Al-Tamimi, Arab Water Challenge and Response, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1999, p. 104; Riyadh Al-Dabbagh, The Water Problem in Iraq, Research presented to the Symposium on the Water Problem in the Middle East, Beirut, 1994،
Ahmed Al-Rashidi and others, Water Problems in the Arab World, Center for Arab Research and Studies, Cairo, 1994, p. 18.
Gabes, Natiq Muhammad, “Turkey and the Water War,” Journal of Political Science, No. (10), fourth year, University of Baghdad, July 1998.
Hamed Sultan, International Rivers in the Arab World, Egyptian Journal of International Law, Issue, Year 22, Cairo, 1966, p. 26
Izz al-Din al-Khairu, Al-Furat under the rules of international law, Dar al-Khalil Printing House, Cairo, 1975, p. 238
Abdel-Aziz Shehadeh Al-Mansour, The Water Question in Syrian Politics Towards Turkey, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2000

Magdy Sobhi, "The Water Problem in the Region and Multilateral Negotiations", Center for Political and Strategic Studies, Strategic Studies, No. 7, Cairo, in January 1992
Muhammad Jawad Ali Al-Mubarak, "The Impact of Water in Inter-State Relations", unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, University of Baghdad, 1994
Wafik Hussein Al-Khashab, "The International Framework for Water Resources in Iraq", Al-Ustaz Magazine, No. 15, Volume 15, College of Education, University of Baghdad, 1967-1941
Khurshid Dili, Turkey and Foreign Policy Issues, Arab Writers Union Press, Damascus, 1999, p. 11.
Ali Hussein Sadiq, Iraq Rights acquired in the waters of the Euphrates, unpublished Master Thesis, College of Law and Politics, University of Baghdad, 1977
Nassif Jassem Al-Muttalabi, "Iraqi-Syrian-Turkish Relations in the Light of Shared Water and its Future Prospects", Contemporary Turkish Paper Magazine, Issue (3), Second Year, December 15, 1989
Dr.. K. And, Royal Court Documents, Iraqi-Turkish Treaty 1946, File No. 311, and 1, p. 2; Mustafa Al-Hafnawi, International Law of the Sea, Part 1, The Anglo-Egyptian Press, Cairo, 1962
Charles Rousseau, Public International Law, Translation, Shukrallah Khalifeh, Al-Ahlia House for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 1982, p. 203; Jaber al-Rawi, International Borders and the Iraqi-Iranian Border Problem, Modern Technical Press, Cairo, 1970
Mamdouh Tawfiq Al-Qadi, Exploitation of International Rivers in a Non-Navigation Affairs and the Problem of the Jordan River, Unpublished Doctoral dissertation, submitted to the Faculty of Law, Cairo University, 1967
Sahar Abdel-Majid Al-Majali, International Agreements for shared river basins, the historical framework, within the proceedings of the third annual conference, Arab Water and the Challenges of the Twenty-first Century, Center for Future Studies, Assiut University, Egypt, 1998
Turkish newspaper Adwa Newspaper, issue (37) on September 9, 1988.
Hamdan Naji Nomas, "Water Resources in Turkey and Prospects for Regional Cooperation, Symposium Turkey and Iran, Trends and Determinants towards the Arab Gulf", Center for Arab Gulf Studies, University of Basra, April 1993
Muhammad Al-Ashram, Water Economics in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001
Ahmad Ali Maddah, "The Euphrates Water Crisis and the Water Issue in the Middle East", International Politics Magazine, No. 111, Cairo, 1993, p. 178; Sabah Mahmoud Mohamed and Abdel Amir Abbas, Turkish Water Policy, Beirut, 1998, p. 33; Munther Khaddam, Security The Arab Water Reality and Challenges, Beirut, 2001
Sabria Ahmed Lafi, Water Policy in Turkey, Baghdad, 1984
Farouk Tawfiq Ibrahim, Arab-Turkish Economic Relations in the Oil and Water 1970-1983, Unpublished Master Thesis, Institute of Arab Research and Studies, 1987
Center for Research and Studies, Water Issues between Turkey, Syria and Iraq, Ministry of Foreign Affairs, Department of Regional and Transboundary Waterways, Ankara, 1997

Khaled Muhammad Abdel-Halim Al-Asur, Rights of Syria and Iraq, my downstream state with Turkey, the source country in the equitable distribution of the water of the Tigris and Euphrates rivers, within the proceedings of the third annual conference, Arab Water and the Challenges of the Twenty-first Century, Center for Future Studies, Assiut University, Egypt, 1998
Jalal Abdullah Moawad, "Euphrates Water and Arab-Turkish Relations", Arab Affairs Magazine, No. 65, Beirut, 1991،
Water resources of the world, selected, statistic water information center, I. N. G New York, 1975
Abbas Kassem, "The Desires of Arab Water and its Geopolitical Dimensions," Arab Future Magazine, No. 164, August 1993, p. 28.
Naji Ali, "The Water Problem in Syrian-Turkish Relations", Journal of Strategic Studies, No. (5), Center for International Studies, University of Baghdad, 1998
Namik Abdel-Fattah, "Turkish-Syrian-Iraqi Water Controversy, its Dimensions, Dimensions and Future Possibilities", Journal of Strategic Studies, Issue (5), Center for International Studies, University of Baghdad, 1998
Jalal Abdullah Moawad, "Turkey, National Security, Water Policy and Minorities", The Arab Future Magazine, Issue 160, Year 15, Beirut, 1992
Aida Al-Ali Serry Al-Din, Triangle Countries Between the Turkish-Israeli Pincer Jaws, Beirut, 1997،
Rayyan Thanoon Mahmoud Al Abbasi, The Water Problem Between Turkey, Syria, and Iraq 1921-1975 Historical Study, Unpublished Master Thesis, College of Education, University of Mosul, 2000
-The middle East Journal, No. 76, February, 1981, p. 49.
Ali Ihsan Baghish, "The Water Problematic Impact in Turkish-Arab Relations", Research and Discussion of the Intellectual Seminar organized by the Center for Arab Unity Studies, Arab-Turkish Relations, A Future Dialogue, Beirut, 1995
Mehdi Muhammad Ali Al-Sahaf and Kazem Musa Muhammad Al-Hassan, "Turkey's Water Policy and its Implications for Arab Water Security", Contemporary Turkish Papers Magazine, No. 3, Year 2, Center for Regional Studies, University of Mosul, 1989
Documents of the Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Report of the Iraqi Embassy in Ankara to the Ministry of Foreign Affairs, No. 4/12/246 on June 1, 1971
()The documents of the Iraqi Ministry of Foreign Affairs, the report of the Iraqi embassy in Ankara to the Ministry of Foreign Affairs, the negotiations of the Iraqi delegation with the Turks, No. 12/12/265 on July 1, 1971.
Ali Jamalo, Gossip over the Euphrates, Riyadh Al-Rayes Publishing House, 1st floor, Beirut, 1996

Palestinian Records 1971, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1974
Abdul-Jabbar Mustafa Al-Nuaimi, "International rivers in the light of the provisions of international law, the symposium of Iraqi rivers and the provisions of international law", Center for Regional Studies in cooperation with the Department of Irrigation and Puncture Engineering and the Iraqi Engineers Union, Nineveh Branch, on 9 Tesrin II, 1997

Ali Ghaleb Abdul-Khaleq, “Current and future projects in the upstream countries and their effects on the water supply to Iraq,” Arab Researcher Magazine, Issue 24, Center for Arab Studies, London, July - September 1990

Iraqi Republic, Ministry of Irrigation, Report of the Iraqi delegation on the Euphrates negotiations between Turkey, Iraq and Syria for the period from 2-7 May 1974, No. 37 on 27 May 1974; Haqan Tanash, the water problem in the region, a Turkish viewpoint, research presented to the symposium on the water problem in The Middle East, Beirut, 1994

Abdul-Ghani Abdullah Al-Mashhadani, “The Water Situation Required from the Downstream Countries to Face Upstream Countries in the Tigris and Euphrates Basins”, Turkish Studies, Al-Rafidain Development Supplement, No. 54, Volume 30, 1998

John Pollock and Adel Darwish, Water Wars - Upcoming Conflicts in the Middle East, translated by Hashem Ahmed Mohamed, Supreme Council of Culture, Damascus, 1999

Osama Jabbar Musleh, "The Water Equation in Turkish Economic Relations", Journal of Middle East Studies, No. 4, 1997

Mango, Arab-Turkish Relations in a Changing Regional and International Environment, Previous Source, P. 21; Lenore Martin, Turkish National Security in the Middle East, translated by Khalil Ali Murad, Center for Regional Studies, University of Mosul, 2005،

-Ekrem memis, Kaynayan Kazan: Ortadogu, konya, 2002

Mamoun Kiwan, “Turkish-Syrian-Iraqi Water Controversy,” Arab Affairs Magazine, No. 87, Cairo, 1996

William Paul, "Turkeys H20 Diplomacy in the middle East security Dialogue", Vol. 32- No. 1 March 2001

Nabil Al-Samman, The Water Problem in Syria, research presented to the symposium on the water problem in the Middle East, Center for Strategic Studies and Research, Beirut, 1994.

Hafez Ghanem, Principles of Public International Law, Al-Maaref Press, Cairo, 1972, p. 352; Hamid Sultan, Public International Law in Time of Peace and Time of War, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 6th Edition, Cairo, 1986

Jalal Abdullah Moawad, (Arabs and Turkey 1997), State of the Nation Report, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1997.

An interview with Turkish President Demirel, conducted by Ibrahim Nafi, Al-Ahram newspaper, on September 16, 1997.

Rayan Thanoon Mahmoud Hassan Al Abbasi, Southeastern Anatolia Project and its Impact on Arab-Turkish Relations, Unpublished PhD thesis, College of Education, University of Mosul, D.T.

Wissam Shaker Al-Hashimi, “Conspiracy on Arab Waters Project for the Development of Anatolian Coast (The Cape Project) and its Negative Effects on the Water of the Tigris and Euphrates,” Journal of Geology and Development, Issues 1-2, January-June 1997.

John Holasre, The Hyder - imperative of Turky for Energy, the middle east jornal, vol. 40, No. 1, 1986, p.18.

Ali Ghaleb Abdel-Khalek, Water Resources and Irrigation and Storage Projects in Turkey, Ministry of Irrigation, unpublished study, 1989.
Farouk Tawfiq Abdul-Razzaq, "Turkey and the Beginning of the Water Conflict with Iraq and Syria," Studies, No. 98, The Arab House for Studies, Publishing and Translation, Cairo, 1996.
Moawad, Turkey and Arab National Security, p. 94; Hamid Fares Hassan Suleiman, Turkish Water Policy and its Impact on Neighboring Countries, Unpublished Master Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2000.
The Republic of Iraq, the Ministry of Foreign Affairs, the forgotten Turkish government, and options for the next stage, the Department of Research and Information Analysis, d. T.،
The problem of water in the Middle East in 2000, a study prepared by the American CSIS, in the Journal of the Middle East Review, Part 21, No. 6, March 15, 1988.
For more details, see: Jalal Abdullah Muawad, Abbas Qasim, Commentary (1, 2) on two papers "Researching the problem of water and its impact on Turkish-Arab relations", Arab-Turkish Relations Forum, Future Dialogue, Center for Unity Studies،
Andrew Mango, "Turkey and the Arabs after the Gulf War," Arab Researcher Magazine, No. 27, Center for Arab Studies, London, 1991.
Fathi Shehab Al-Din, Water and War Coming in the Middle East, Dar Al-Bashir for Culture and Science, Tanta, 1998،
Kawther Taha, The Issue of Water in Iraqi-Turkish Relations, Researcher, Research and Political Studies Bulletin, No. (6), Third Year, College of Political Science, University of Baghdad, March 2010.
Muhammad Mustafa Shehata, "The Kurdish Movement in Iraq and Turkey," International Politics Journal, Issue 107, Cairo, January 1992.
Muhammad Salih Al-Ajili, "The Water Variable in Syrian-Turkish Relations," seminar papers held by the Center for Studies and Research of the Arab World to discuss tension in Turkish-Arab relations, Turkey-Syria and the Arab national security, Arab Papers, No. 18, 1998.
Al-Nuaimi, Realistic Foundations for the Future of Arab-Turkish Relations, in the Book of Arab-Turkish Relations, A Future Dialogue, Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, Beirut, 1995.
Rahmi Cunduz, Iraq, Syria and Turky water politics and Kurds, Turkish Daily News, IDN, 8-5, 1990
Moawad, Turkey's Role in the Middle East After the Gulf Crisis "Political and Economic Aspects," Arab Affairs Magazine, No. 69, March 1992.
Saud Muhammad Habib, Israeli Threats to Arab Water Security, PhD thesis, unpublished, The Founded Leader Founding Institute, Al-Mustansiriya University, 1997.
Muhammad Javad Ali Al-Mubarak, "Turkey and the Middle East Water Projects", Bulletin of the Center for International Studies, No. 15, College of Political Science, University of Baghdad, 1997.